مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٢٦) شوال ١٤٤٣هـ - مايو ٢٠٢٢م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. سمر الخمليشي
د. يحيى بوزيدي
شيماء حسن علي
د. كمال محمد جاه الله الخضر
مها الجويني
إيمان الفخراني
مريم عبدالسلام أحمد موسى

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٢٦)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **المغرب وإسبانيا: أيُّ تعاون أمني ودفاعي في أوقات الأزمات؟**
د. سمر الخمليشي، باحثة بالمعهد الجامعي للدراسات الإفريقية والأورو متوسطية والأبيرو-أمريكية، جامعة محمد الخامس، الرباط ٨

- **من حركة تحرير دلتا النيجر إلى بوكو حرام... الدولة ومنافسوها في المناطق الحدودية النيجيرية**
د. يحيى بوزيدي، أستاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس -سيدي بلعباس-، الجزائر..... ١٤

- **غينيا بيساو وتناقضات نظام الحكم ومعضلة الانقلابات العسكرية**
شيماء حسن علي، باحثة مهتمة بالشأن الإفريقي، القاهرة..... ٢٢

- **بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (اليونيتامس): المهام والتحديات**
د. كمال محمد جاه الله الخضر، أكاديمي سوداني، الخرطوم..... ٣٠

- **عوائق تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والاستفادة من مزاياها**
مها الجويني، باحثة في مجال العلاقات الإفريقية وسياسات الذكاء الصناعي، نواكشوط ٣٨

- **إستراتيجية مؤتمر طوكيو الدولي للتنافس مع الصين في إفريقيا**
إيمان الفخراني، باحثة مهتمة بالشؤون الإفريقية، الإسكندرية..... ٤٦

- **التنافس الأمريكي الصيني في غرب إفريقيا**
مريم عبدالسلام أحمد موسى، مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة. ٥٤

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

يصادف صدور هذا العدد انتخاب رئيس جديد لدولة الصومال؛ مسار انتخابي معقد ومتعرج، انتهى يوم ١٥ مايو بانتخاب حسن شيخ محمود (٦٧ عاما)، في الدورة الثالثة، وخروج محمد فرماجو. شارك في هذه الانتخابات ٣٢٨ نائبا (أعضاء مجلسَي الشعب والشيوخ)، وحصل الرئيس الجديد على ٢١٤ صوتا، مقابل ١١٠ صوتاً للرئيس فرماجو. يعود إذا حسن شيخ محمود لكرسي الرئاسة، بعد أن كان قد غادره في انتخابات العام ٢٠١٧م، والتي كان هزمه فيها محمد فرماجو، وهو يترأس الحزب الذي أسسه سنة ٢٠١١م، والذي يدعى «حزب السلام والتنمية».

حدث يتطلب المزيد من التحليل والتعليق من قبل المتخصصين، لكن يمكن القول بصورة أولية: إن هزيمة فرماجو، تمثل منعرجا سياسيا داخليا وإقليميا، ويعود ذلك في الحقيقة لعوامل سياسية محلية، وتتمثل أساسا في مراهنة الرئيس المنتهية ولايته، على الدعم الخارجي؛ الإقليمي والدولي، أكثر من اهتمامه بتأمين توافق داخلي. سيكون لذلك تداعيات إقليمية؛ أهمها خروج إثيوبيا خاسرة من هذا السباق الصومالي، وإن كان هذا ليس بالأمر البديهي؛ ذلك أن القوى السياسية الداخلية، التي دعمت حسن شيخ محمود، ترى أن العلاقة مع إثيوبيا مسألة إستراتيجية، وليس من مصلحة الصومال تجاوزها. وهنا يأتي السؤال: هل يتجه حسن شيخ محمود نحو الاحتفاظ بالعلاقات الخارجية، التي كان ثبتها الرئيس فرماجو، ثم الانفتاح على القوى الإقليمية، التي لم تكن علاقاتها جيدة مع الصومال؟ على المستوى الدولي، يمكن القول: إن الغرب يعرف جيدا الرئيس حسن شيخ محمود، وليس فقط بسبب أنه كان سابقا رئيسا للصومال خلال الفترة (٢٠١٢ -٢٠١٧م)، ولكن أيضا بصفته من التكنوقراط، وكان قد عمل في منظمات المجتمع المدني، كما عمل مع منظمة الأمم المتحدة؛ لذلك سيكون للرجل انفتاح كبير على الغرب؛ سواء على الولايات المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي. كما أنه سيواصل الاهتمام والاستفادة من الحضور الصيني في المنطقة. وكانت قد أعلنت الولايات المتحدة - بعد انتخابه مباشرة – عودة الوجود العسكري إلى الصومال. عموما؛ سيستفيد الرئيس حسن شيخ محمود من دعم المجموعة الدولية لمواجهة موجة الجفاف، ومقاومة أنشطة الحركات الإرهابية، وقد يكون أفضل الشخصيات السياسية الصومالية، التي لها حظوظ كبيرة للبحث في تهدئة الأوضاع الأمنية، والتعامل مع حركة الشباب.

يتناول العدد الجديد مجموعة من المحاور التي تهم الفضاء الإفريقي؛ من بينها التعاون الأمني والدفاعي بين المغرب وإسبانيا، والتنافس الأمريكي الصيني، والياباني الصيني في غرب إفريقيا. كما نعود من جديد لطرح مسألة الانقلابات العسكرية في إفريقيا، ونأخذ هذه المرة ما حدث في غينيا بيساو. كما يتجه الاهتمام بحالات عدم الاستقرار السياسي، نحو دراسة الحالة النيجيرية.

المغرب وإسبانيا:
أيُّ تعاون أمني ودفاعي في أوقات الأزمات؟

د. سمر الخمليشي، باحثة بالمعهد الجامعي للدراسات الإفريقية والأورو متوسطية والأبيرو-أمريكية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

كلمات مفتاحية

دفاع، إسبانيا، المملكة المغربية، أزمة، الصحراء الغربية، تعاون، سبتة، مليلية، الهجرة، الإرهاب، حماية.

يشكل القرب الجغرافي والثقافي، والعلاقات الاقتصادية المتميزة بين المغرب وإسبانيا، الأساس الرئيس للعلاقات الثنائية بين البلدين، فيما يتعلق بالعلاقات الأمنية والدفاعية، ويتشارك البلدان قضايا الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والإرهاب. ومع ذلك، وعلى الرغم من الموقع الجغرافي الذي يدعم هذه العلاقات الاقتصادية، وكذلك تقاسم التحديات المشتركة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، إلا أن الأزمات الدبلوماسية تنشأ من وقت لآخر، لتقوم بإبطاء أي نوع من التعاون الثنائي، وبالأخص الأمن والدفاع.

تمثل العلاقات بين المغرب وإسبانيا تاريخا طويلا جدا من التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني، والعلاقات الثنائية المبنية على أساس الاحترام المتبادل، وحسن الجوار، معززة بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون، الموقعة في عام ١٩٩١م، لكن العلاقات بين البلدين لم تخل من أزمات دبلوماسية، كان آخرها أزمة أبريل عام ٢٠٢١م، عندما استقبلت إسبانيا زعيم البوليساريو إبراهيم غالي للعلاج، باستخدام جواز سفر مزور، وردا على ذلك، استدعى المغرب سفيرته بمدريد.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار المؤسسي والتنظيمي لعملية التعاون الأمني والدفاعي بين المغرب وإسبانيا، ثم تقييم فرص التعاون، واستكشاف تحديات التعاون في وقت الأزمات الدبلوماسية.

I. الإطار المؤسسي والتنظيمي للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف

ينقسم الإطار المؤسسي والتنظيمي للتعاون الإسباني المغربي في مجال الأمن والدفاع إلى قسمين: الإطار الثنائي، والإطار متعدد الأطراف.

١. إطار ثنائي خاضع للاعتبارات السياسية

بالنسبة لدولتين متجاورتين، تشتركان في التحديات الأمنية نفسها، فمازال الإطار الثنائي غير كاف، في حين أن التعاون كبير للغاية بالنسبة للقطاعات الأخرى، مثل: التجارة، والصناعة، والسيارات، والبنية التحتية، والسياحة، والزراعة. وتجدر الإشارة إلى أن إسبانيا هي الشريك التجاري الأول للمغرب منذ عام ٢٠١٢م، حتى اليوم، بحجم تجارة تجاوز ١٤٢ مليار درهم.[١] وإسبانيا شريك إستراتيجي للمغرب في عدة مجالات اقتصادية، بحيث يكمل كل منهما الآخر. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالأمن والدفاع، تتسم رغبة البلدين في التعاون بطابع الشك في النوايا، ولا تزال تعتمد على اعتبارات سياسية مرتبطة بموقف إسبانيا من مسألة الصحراء الغربية، وكذلك مطالبات المغرب بشأن استرجاع سبتة ومليلية.

يستند الإطار المؤسسي والتنظيمي للتعاون بين المغرب وإسبانيا في مجال الأمن والدفاع إلى معاهدة الصداقة، وحسن الجوار والتعاون، الموقعة في الرباط يوم ٤ يوليو عام ١٩٩١م.

وتنص المعاهدة في المادة ٥ من الباب الثاني على ما يلي: «تشجع الأطراف السامية المتعاقدة التعاون بين قواتها المسلحة، من خلال الاهتمام بشكل خاص بتبادل الأفراد والمراقبين، وتنظيم الدورات التدريبية والتنشيطية، ومقارنة الخبرة في مسائل التدريس، وتنفيذ التدريبات المشتركة. ومن بين أمور أخرى، سيكون لهذا التعاون هدف تطوير برامج مشتركة للبحث والتطوير، وإنتاج الأسلحة، والمواد، والمعدات الدفاعية، التي تهدف إلى تلبية احتياجات الطرفين، عن طريق تبادل المعلومات التقنية والتكنولوجية، و المعلومات الصناعية».[٢]

وتنص هذه المادة على أهداف التعاون في مجال الدفاع، بالتركيز على عنصرين: العنصر التنفيذي للتعاون بين القوات المسلحة الملكية في البلدين، من خلال التدريب، وإجراء تدريبات مشتركة، وتبادل الخبرات، والعنصر الصناعي العسكري للتعاون، مع التركيز على برامج البحث والتطوير في مجال الصناعات الدفاعية، من خلال التعاون التقني والتكنولوجي الصناعي.

وفيما يتعلق بالأمن، فقد حددت المادة ١٠ من الباب الثاني من المعاهدة أهداف التعاون القنصلي والقانوني، لإيلاء اهتمام خاص لمكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية.[٣] وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت المفاوضات في مجال الهجرة إلى إبرام اتفاقية مؤقتة، تم توقيعها بين البلدين في ١٣ فبراير عام ١٩٩٢م، بشأن حركة الأشخاص، والعبور، وإعادة قبول الأجانب الذين دخلوا بشكل غير قانوني. واتفقت

الدولتان على إعادة قبول المغرب لمواطني جنوب الصحراء الكبرى، الذين كانوا قد عبروا أراضيها للوصول إلى إسبانيا، وكان تطبيق هذه الاتفاقية جزئيًا منذ عام ٢٠٠٤م، وقد حلت اتفاقية أخرى لإعادة القبول محل الاتفاقية السابقة في عام ٢٠٠٧م، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد. ويرتبط جانب آخر من مسألة إعادة القبول بوضع القاصرين، وبهذا الصدد، فقد تم التوقيع على اتفاقية بين الدولتين في عام ٢٠٠٣م، ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٤م.[٤] وفي مجال مكافحة الجريمة المنظمة، فقد تم التوقيع في عام ٢٠١٠م على اتفاقية تعاون بين أجهزة الشرطة ومكافحة الجنوح،[٥] وتم افتتاح مركزي تعاونٍ أمني إسباني مغربي عام ٢٠١٢م، في مجمعَي ميناء الجزيرة الخضراء، وطنجة المتوسط. ويتمثل دورهما في التعاون لمكافحة التحديات الأمنية في المغرب وإسبانيا، ولا سيما تهريب المخدرات والأسلحة والإرهاب.[٦] واتفقت الدولتان على تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: تعزيز التعاون، وتبادل المعلومات والخبرات، والمساعدة التشغيلية. ويتم ضمان إدارة مركزَي الجزيرة الخضراء، وطنجة المتوسط، من قبل فرق مختلطة من البلدين؛ فعلى الجانب الإسباني: الحرس المدني ، بوليسيا ناسيونال، وعلى الجانب المغربي: الدرك الملكي، والمديرية العامة للأمن الوطني. ومع ذلك، فإن هذا التعاون ينص على احترام القوانين الوطنية السارية؛ أي أن التعاون وتبادل المعلومات، يجب أن يأخذ في الاعتبار احترام التشريعات الوطنية لكل طرف.

٢. الإطار التعددي: فرصة للتقارب الدبلوماسي والسياسي

يمكن أن يكون التعاون في مجال الأمن والدفاع، في إطار متعدد الأطراف، فرصة لكلا البلدين. وفي الواقع، وبينما هم أطراف في مبادرة الدفاع (٥+٥)،[٧] وفي حوار الناتو المتوسطي، فإنه يمكن أن تشكل مشاركتهم المشتركة فرصة للتبادل والتقارب الدبلوماسي والسياسي.

تجمع مبادرة الدفاع (٥+٥) الدول الخمس الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وهي: (الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وتونس)، وخمس دول على الساحل الشمالي، وهي: (فرنسا، وإيطاليا، ومالطا، والبرتغال، وإسبانيا). إنه صندوق أفكار لبناء جسر بين الضفتين، بحيث يمكن للدول المذكورة أعلاه، أن تفكر معًا في القضايا الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، وتتم جوانب التقارب من خلال التدريبات المشتركة، والاجتماعات بين كبار المسؤولين في وزارات الدفاع، وبرامج التعاون الثنائي، وكذلك التعليم العسكري. هذه هي الفرص التي ينبغي أن تسمح لهم بفهم وجهات النظر، ولكن أيضًا لدراسة نوايا بعضهم بعضا.

من جهة أخرى، يلتقي المغرب وإسبانيا في إطار الحوار المتوسطي لحلف الناتو الذي انطلق في عام ١٩٩٤م، في منتدى شراكة، يهدف إلى المشاركة في قضايا الأمن في دول الجوار المتوسطي، وشمال إفريقيا لحلف شمال

الأطلسي، وتشارك إسبانيا كعضو في الناتو، أما المغرب، مع الجزائر، ومصر ، وإسرائيل، والأردن، وموريتانيا، وتونس، فهي دول غير أعضاء في الناتو.[٨] ويسمح الحوار بتنظيم اجتماعات ثنائية (الناتو + ١)، ومتعددة الأطراف (حلف شمال الأطلسي +٧)، بهدف التفكير في تهديدات البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا. وبالإضافة إلى العنصر السياسي، فهناك العنصر العملي للتدريبات المشتركة (التدريب العسكري والتدريب)، وتبادل الخبرات من أجل فهم أفضل للتهديدات. إن استضافة الدول للتدريبات العسكرية، والمشاركة في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الناتو، هي جزء من الجانب العملي، وهو بالطبع غير ملزم.

II. فرص التعاون في مواجهة الأزمات الدبلوماسية

فرص التعاون في مجال الأمن والدفاع بين المغرب وإسبانيا ضخمة؛ لأن البلدين جاران، ويشتركان في نفس التحديات الأمنية تقريبًا، ومع ذلك، فإن درجة أهمية تعاون كل طرف مع الطرف الآخر، لمواجهة الخطر، ليست هي نفسها، وليست على درجة واحدة، ومن هنا تأتي الحاجة إلى تحقيق التوازن. يضاف إلى ذلك عرقلة الأزمات الدبلوماسية التي ما تزال تحدث في كل فرصة ممكنة.

١. فرص تعاون غير متوازنة

لا يخلو الأمر من الاعتقاد بأن فرص التعاون في مجال الأمن والدفاع بين المغرب وإسبانيا هائلة، ولكن درجة أولوية الالتزام لأحدهما، ليست بالضرورة كدرجة الآخر. وتجدر الإشارة إلى أن مجالات التعاون الرئيسة تتمثل فيما يلي: الإرهاب، وتهريب المخدرات، والأسلحة، والهجرة غير الشرعية.

أما على صعيد الإرهاب، فهذه الظاهرة دولية، ومستوى أولوياتها التزام مماثل، بالنظر إلى أن الخلايا الإرهابية لها امتدادات في المغرب وإسبانيا، وفي جميع أنحاء أوروبا. ومع ذلك، فتجدر الإشارة إلى أنه في يونيو عام ٢٠٢١م، افتتح مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (ONUCT) في الرباط، المقر الرئيس لمكتب برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا،[٩] ويهدف افتتاح هذا المقر إلى تجميع خبرات المغرب وبرنامج (ONUCT)، الذي تم إنشاؤه في عام ٢٠١٧م، بهدف تدريب الدول الإفريقية على مكافحة الإرهاب، ومع ذلك، ومن خلال مقاربة متعددة الأبعاد، يبدو أن المغرب هو الرائد في مكافحة الإرهاب في إفريقيا، مما يعني أن إسبانيا لا تزال تعتمد على الدعم والخبرة المغربية. وفيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة والمخدرات، فإن الظاهرتين مترابطتان، والحاجة إلى التعاون واحدة، ومع ذلك، وعلى مستوى الهجرة غير الشرعية، فإن درجة أولوية الالتزام ليست عادلة؛ فلطالما لعب المغرب دور الشرطي ضد تدفق المهاجرين نحو إسبانيا وأوروبا، من خلال احترام التزاماته المتعلقة بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار، حتى لو لم تؤثر هذه الظاهرة على المغرب.

٢. اعتبارات سياسية رئيسة في قلب الأزمات الدبلوماسية

وعلى الرغم من عدم التوازن الملحوظ في درجة أولوية فرص التعاون بين المغرب وإسبانيا، فالبلدان يتعاونان بشكل فعال من خلال التكامل، وفقا للاحتياجات، والقدرات المالية، والبشرية، واللوجستية. وفي أوقات الأزمات الدبلوماسية الناشئة باستمرار بين الجارتين، فقد تتعطل فرص التعاون؛ ففي شهر أبريل عام ٢٠٢١م، وفي أعقاب الأزمة الدبلوماسية الناجمة عن استقبال زعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي في إسبانيا، علق المغرب التعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب والهجرة، وهما ظاهرتان لهما درجة عالية جدًا من الأولوية بالنسبة لإسبانيا، وقطع تبادل المعلومات حول الخلايا الإرهابية،[١٠]ووصل ما يقرب من ١٠٠٠٠ مهاجر إلى سبتة في شهر مايو،[١١] وهو ماخلق مشاكل أمنية خطيرة لإسبانيا. وكثيرا ما ترتبط المشاكل بين المغرب وإسبانيا بمسألة وحدة الأراضي؛ فعلى الجانب الشمالي، لم يتم طرح مطالبات المغرب الإقليمية على سبتة ومليلية بعد، لكن إسبانيا تدرك أن هذا اليوم سيأتي، وهو نفس الشيء بالنسبة لجزر الكناري. وعلى الجانب الجنوبي، ألقى موقف إسبانيا الغامض من نزاع الصحراء الغربية - خاصة بعد زيارة غالي - بظلال من الشك على نوايا إسبانيا فيما يتعلق بالأمن القومي المغربي؛ فمنذ سنوات عديدة، شهدنا دعم إسبانيا لزعماء جبهة البوليساريو داخل إسبانيا، غير أن هذا الموقف قد تغير حاليا بعد الضغوطات المغربية، ومن بينها تعليق التعاون الأمني. وتجدر الإشارة إلى أن إسبانيا غيرت رسميا هذا الموقف الغامض من قضية الوحدة الترابية للمغرب، من خلال الاعتراف بمقترح الحكم الذاتي كحل واقعي لمشكل الصحراء. وبالرغم من أن هذا الموقف قد فاجأ الكثيرين، ويدل على شجاعة الموقف الإسباني، لكنه قابل للتغيير عند أي ضغوطات من السياسيين الإسبان، واللوبي الجزائري في إسبانيا؛ أي أن الموقف يمكن أن يتغير مع أي حكومة جديدة.

III. خاتمة

يخضع التعاون الأمني والدفاعي بين المغرب وإسبانيا لإطار ثنائي، خاضع لاعتبارات سياسية، بينما يشكل إطار التعاون متعدد الأطراف فرصة للتقارب الدبلوماسي والسياسي مع إسبانيا. ومن ناحية أخرى، تمت الإشارة في هذا التحليل إلى أن فرص التعاون بين البلدين هائلة، ولكن درجة أهميتها بالنسبة لكل واحد منهما مختلفة. وتعتبر الأزمات الدبلوماسية من العوامل التي تعيق هذا التعاون الثنائي بشكل خاص، لأنها تعكس مستوى الثقة المتبادلة بين البلدين. واليوم، وبالرغم من عودة العلاقات الدبلوماسية بعد إعلان الحكومة الإسبانية عن دعم مقترح الحكم الذاتي للصحراء، الذي تقدم به المغرب كحل معقول وسليم، فإن موقف إسبانيا يمكن أن يتغير مع صعود حكومة داعمة لجبهة البوليساريو والجزائر.

الهوامش والإحالات

(1) Royaume Du Maroc Office Des Changes, *Rapport Annuel Commerce Extérieur Du Maroc 2019*, (Morocco: Office Des Changes, 2019), https://www.oc.gov.ma/sites/default/files/2020-06/rapport%20bc_2019.pdf.

(2) United Nations Office of Legal Affairs, *Treaty Series 1717: Treaty of Friendship Good-Neighbourliness and Cooperation: Signed at Rabat on 4 July 1991*, (New York: UN, 1991), 206, https://doi.org/10.18356/b54c1d01-en-fr.

(3) United Nations Office of Legal Affairs, *Treaty Series 1717: Treaty of Friendship Good-Neighbourliness and Cooperation: Signed at Rabat on 4 July 1991*, 207.

(4) Mohamed Khachani, *ECRE Working Paper: Contribution de la Société Civile à la Coopération UE-Afrique en Matière de Retour, de Réadmission et de Réintégration: Le Cas du Maroc*, (Brussels: European Council on Refugees and Exiles, 2020), 2, https://ecre.org/wp-content/uploads/2020/11/Les-accords-de-readmission.pdf.

(5) "L'externalisation des Politiques Migratoires Espagnoles: Cadre Légal," *MIGREUROP*, May 5, 2020, 2, http://migreurop.org/IMG/pdf/fiche_3_fr-def.pdf.

(6) Najat Faïssal, "Le Maroc et l Espagne Engagés à Renforcer Leur Coopération Transfrontalière," *Aujourd'hui le Maroc*, May 30, 2012, https://aujourdhui.ma/actualite/le-maroc-et-l-espagne-engages-a-renforcer-leur-cooperation-transfrontaliere-95775.

(٧) مبادرة ٥+٥ الدفاع هو منتدى للتعاون بين دول غرب البحر الأبيض المتوسط. مبدؤها هو خلق والحفاظ على مناخ من الثقة والتعاون المخلص بين الدول العشر. كانت الفكرة التي أطلقتها فرنسا في عام٢٠٠٤م هي تقديم مساهمة كبيرة في الحلول التي تستجيب للمخاوف الأمنية والدفاعية المشتركة في المنطقة . وهذه أربعة جوانب للتعاون: المراقبة البحرية، والحماية المدني ، والأمن الجوي، والتدريب.

(8) Nato, "Mediterranean Dialogue," *NATO*, May 16, 2022, https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_52927.htm.

(9) "Inauguration à Rabat du Bureau Programme de l'ONU Pour la Lutte Contre le Terrorisme et la Formation en Afrique," *Agence Marocaine de Presse*, June 24, 2021, https://www.mapnews.ma/fr/actualites/politique/inauguration-%C3%A0-rabat-du-bureau-programme-de-lonu-pour-la-lutte-contre-le#:~:text=L'ONUCT%20a%20%C3%A9t%C3%A9%20cr%C3%A9%C3%A9,le%20terrorisme%20des%20Nations%20Unies.

(10) "L'Espagne Demande au Maroc de Reprendre la Coopération Anti-Terroriste (Média)," *MEDIAS24*, June 6, 2021, https://medias24.com/2021/06/06/lespagne-demande-au-maroc-de-reprendre-la-cooperation-anti-terroriste-media/.

(11) "Crise Entre le Maroc et l'Espagne: Trois Questions Sur l'audition du Chef Indépendantiste du Front Polisario par la Justice Espagnole," *Franceinfo*, May 31, 2021, https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/politique-africaine/ce-que-l-on-sait-sur-l-audition-du-chef-du-polisario-brahim-ghali-par-la-justice-espagnole_4644745.html.

من حركة تحرير دلتا النيجر إلى بوكو حرام... الدولة ومنافسوها في المناطق الحدودية النيجيرية

د. يحيى بوزيدي، أستاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس -، الجزائر.

الكلمات المفتاحية

المناطق الحدودية- نيجيريا- بوكو حرام – حركة تحرير دلتا النيجر- بحيرة تشاد- دلتا النيجر- الكاميرون – الجريمة المنظمة.

شهدت نيجيريا في العقدين الأخيرين حالة من عدم الاستقرار السياسي في جل مناطقها الحدودية؛ حيث أدى ظهور جماعة بوكو حرام في المنطقة الشمالية الشرقية، وحركة تحرير دلتا النيجر في المنطقة الجنوبية الغربية، إلى زعزعة أمن البلاد واستقرارها؛ فقد أضحت هذه التنظيمات وغيرها تشكّل خطرا أمنيا، امتد ليشمل المناطق الحدودية للدول المجاورة لنيجيريا، وهو ما استدعى تشكيل قوة إقليمية لمجابهتها. تتعدد أبعاد صعود هذه التنظيمات المنافسة للدولة، وما نجم عنها من تهديدات أمنية، غير أن انتشارها في المناطق الحدودية بشكل خاص، يتطلب البحث في كيفية تأثير الخصوصيات الطبيعية، والديمغرافية، والاقتصادية فيها على تمدد التنظيمات، وكيف أسهمت تلك العوامل في قوتها، وبالتالي الأبعاد الأساس التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، عند صياغة إستراتيجيات ينبغي مواجهتها من طرف نيجيريا بشكل خاص، ودول المنطقة بشكل عام، والتي يجب أن تراعي هذه الخصوصية الجغرافية للمناطق الحدودية.

أولا: الحصون الطبيعية.. تضاريس المناطق الحدودية النيجيرية

تتميز المنطقة الحدودية النيجيرية بالعديد من الخصائص، التي توفر بيئة آمنة للتنظيمات الخارجة عن القانون، سواء كانت عصابات الإجرام والتهريب، أو الجماعات الدينية المتطرفة، أو حركات التمرد، ومن أهم تلك الخصائص، الحدود السياسية الطويلة بين دول المنطقة؛ فحدود نيجيريا مع الكاميرون بطول (١٦٩٠ كلم) في الشرق، والنيجر (١٤٩٧ كلم) في الشمال، وبنين (٧٧٣ كلم) في الغرب، وتشاد (٨٧ كلم) في

الشمال الشرقي. ويضاف إلى طول الحدود السياسية شكل تضاريسها؛ فمعظم هذه المناطق الحدودية؛ إما أنها ذات طبيعة جبلية، أو تمر عبر الغابات، ما يجعلها مسامية، وقابلة للاختراق[١].

توجد في المنطقة الشمالية الشرقية غابة «سامبيسا»، التي تعد أبرز تلك التضاريس، نظرا لمساحتها الشاسعة، وما توفره من موارد للعيش؛ حيث جعلت منها بوكو حرام معقلا ليس لعناصرها فحسب؛ وإنما للمئات من الفتيات اللواتي كانت تختطفهن دفعة واحدة. فمنذ سنة ٢٠١٣م، سيطر التنظيم على الغابة من خلال شن هجومات تكتيكية، مكّنته من إحكام سيطرته على كل الطرق المؤدية إليها، كما هاجم القرى المحيطة بها، وهجّر سكانها، ثم استولى عليها، وجعل منها مركزا ومنطلقا للتوسع نحو المناطق المجاورة[٢].

ومن المعاقل الأخرى المعروفة للجماعة تلال «جوزا» الشهيرة في الإقليم الذي يحمل الاسم نفسه، وترتفع نحو ١٣٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، وتضم سلسلة من الجبال تعرف باسم «جبال ماندرا» الكبرى، وتشكل حاجزا حدوديا بين نيجريا والكاميرون[٣].

في الطرف المقابل من الحدود؛ أي جنوب نيجيريا، والتي تتميز بكونها منطقة سهلية، غير أن مناخها غير صحي؛ بسبب ارتفاع درجة الحرارة، وكثرة الرطوبة، والمطر، ووجود المستنقعات العديدة واللاغونات الساحلية، والغابات الكثيفة، والتربة التي تتكون أساسا من الطين، وبقايا عفن النباتات. هذه الأدغال توفر بيئة مناسبة يحتمي فيها متمردو منطقة دلتا النيجر[٤].

يترتب على الحدود الطويلة والتضاريس الوعرة، صعوبة مراقبتها، أو القضاء على الأنشطة الخارجة عن القانون فيها؛ كونها تتطلب حشد موارد مالية وبشرية كبيرة جدا، خاصة في ظل محدودية القدرات الاقتصادية لدول المنطقة؛ فقد استعصى على الجيش النيجيري القضاء على التنظيمات المسلحة المتطرفة والمتمردة على حد سواء في تلك الغابات والأدغال؛ إذ استغرقت عملية السيطرة على «سامبيسا»، قرابة السبع سنوات، لأنه وجد صعوبة كبيرة في الدخول لعمقها؛ بسبب مساحتها الشاسعة، التي تجعل من أي عملية توغل من طرف الجيش مكلفة عسكريا للغاية، خاصة وأن التنظيم زرعها بالألغام. والأمر نفسه ينطبق على الجنوب؛ حيث يتحصن المتمردون في الغابات المليئة بالمستنقعات. وبشكل عام فإن طول الحدود وتضاريسها الوعرة من ناحية، وتباين قدرات نيجيريا[٥]، والدول المجاورة في مراقبة الحدود[٦]، كل هذه العوامل مجتمعة، تجذب تنظيمات الجريمة والإرهاب إلى هذه المناطق[٧].

ثانيا: مجتمع المناطق الحدودية ..شعور الإقصاء ورغبة التمرد

طبيعة المناطق الحدودية، ووقوعها على أطراف الدولة، واتصالها بالدول الأخرى، يغذي العوامل التي تحدُّ من سلطة الدولة على المجتمع فيها؛ إذ تتميز التركيبة الديمغرافية في هذه المناطق بامتداداتها الخارجية؛

فغالبا ما تكون هناك روابط اجتماعية على طرفي الحدود، وتنتشر الولاءات ما دون الوطنية، التي تتغذى بعوامل اقتصادية وسياسية؛ لذلك تزاحم البنى التقليدية سلطة الدولة في هذه المناطق، وهذا ما يظهر في الحالة النيجرية؛ ففضلا عن التنوع الإثني والديني، والذي تتجلى فيه الحدود الاجتماعية بشكل واضح في الشمال والجنوب، فهناك أيضا امتدادات حدودية؛ فالمجال الشمالي تقطنه أغلبية مسلمة لها علاقة بدول الجوار[٨]، والمجال الجنوبي تقطنه أيضا أغلبية مسيحية لها امتدادات قبلية وإثنية مع الكاميرون، والبنين، والتوغو، وغانا[٩]. وقد كان هذا التمايز من أهم أسباب الصراع الداخلي في البلاد تاريخيا، وهو محفز على الانغلاق الذاتي من ناحية، ومعاداة الدولة من ناحية ثانية.

ضمن السياق الديمغرافي دائما؛ يمكن الإشارة إلى البعد الهوياتي، كمحدد أساس للعلاقة بين الدولة والمجتمعات الحدودية، وبالنسبة لموضوع الدراسة، فإن الصراع الطائفي بين المسلمين والمسيحيين حول شكل الدولة، يعد من أبرز مظاهر التنافس حول السيطرة على المجتمع في نيجيريا؛ حيث يطالب المسلمون بتطبيق الشريعة الإسلامية، في حين يصر المسيحيون على بقائها علمانية، كما ينص على ذلك الدستور، ووقعت العديد من المواجهات بين الطرفين، انطلاقا من هذه الخلفية. وقد وظفت «بوكو حرام» البعد الهوياتي في الحشد والتعبئة لامتلاك الشرعية، من خلال تسويق نفسها كمدافع عن الشريعة الإسلامية، التي تواجه خطرا تمثله سياسات الحكومة التي تنتهج العلمانية في إدارة الدولة؛ لذلك وجد التنظيم تأييدا شعبيا كبيرا، خاصة في المرحلة الأولى من نشاطه، والممتدة من عام (٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩م)؛ عندما قدّم نفسه كمدافع عن هوية المجتمع الإسلامية، المهددة من طرف السلطة السياسية.

إذن؛ تمكن بوكو حرام في المرحلة الأولى من امتلاك شرعية في المجتمع المحلي، تجلت وفق الباحثين – فريدوم أونوهوا و صامويل أويوول – في الحاضنة التي بات يتمتع بها، والتعاطف معه من طرف أعيان ونخب شمال نيجريا، إلى درجة أن الجيش النيجري شجب خلال عام ٢٠٠٩م الدعم المجتمعي للتمرد، ولجأ إلى تنفيذ حملة عقابية ضد الأهالي. ومع وقوعهم بين مطرقة بوكو حرام، وسندان قوة (الجيش)، اختار كل من النخب وعامة الشعب تحويل دعمهم للجيش، بحكم أن سلامتهم كانت في الميزان، وكانت النتيجة أن انضم العديد من الشبان إلى الحرب ضد بوكو حرام، وشكّلوا قوة دفاع مدنية مشتركة لدعم جهود القوات الأمنية، خاصة وأن التنظيم بدوره انتهج إستراتيجية عمليات العنف العشوائية، واستهداف المدنيين[١٠].

وبدروه لجأ «تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا»، إلى التعاون والتشارك مع السكان في حوض بحيرة تشاد، بدلا من الإكراه، وأولى اهتماما بالغا بتنمية العلاقات مع المجتمعات المحلية، والاستفادة من هذه الروابط لممارسة أنشطته؛ الأمر الذي أكسبه تعاطف أعداد كبيرة من السكان، ومكنه من الهجوم على القواعد العسكرية، وإصابة أهدافه، وتحقيق مصالحه[١١].

ينطبق الأمر نفسه على جنوب نيجيريا، وتحديدا منطقة دلتا النيجر؛ حيث يظهر مستويان من الصراع على السيطرة على المجتمع؛ أولهما بين حركات التمرد والحكومة، والثاني بين المكونات العرقية التي تعيش في المنطقة. فمن المدخل الهوياتي، يأخذ التمرد طابعا عرقيا في الجنوب بشكل واضح، وقد وفّر التوتر العرقي في دلتا النيجر مناخا ملائما للمنافسة الشديدة المتزايدة على الموارد، والوظائف والمزايا الأخرى من صناعة النفط، وخلق أرضًا خصبة للنشطاء الطموحين، والمجرمين، والسياسيين الفاسدين، لاستغلال هذه التوترات لأغراضهم الخاصة؛ مما أدى إلى تشكيل ميليشيات مسلحة، وانتشار الأنشطة الإجرامية المرتبطة بصناعة النفط. وكثيرا ما دعمت مجتمعات دلتا النيجر الجماعات المسلحة، عبر إيواء قادتها، وإخفاء رهائنهم وأسلحتهم ومعداتهم؛ بالإضافة إلى تأجير الأسلحة التي كانت توظف في الصراعات العرقية للجماعات المسلحة[١٢].

ثالثا: الصراع على الموارد بين الدول والفاعلين المحليين

بُعد المناطق الحدودية عن مركز الدولة، يجعلها مهمشة من الناحية الاقتصادية، وتضعف فيها الرقابة على تنفيذ البرامج التنموية، وفي بعض الأحيان، ترجح كفة التعاطي الأمني معها بسبب التهديدات الأمنية كالتهريب وغيره. ونتيجة لذلك، تنتشر مظاهر الفقر والتخلف فيها، ويكون ذلك مدخلا مناسبا للفواعل الأخرى لاستعطاف المجتمع، ومحاولة فرض سلطتها فيه على حساب الدولة. ففي مناطق شمال نيجريا، تعرضت معظم المجتمعات البشرية الواقعة عبر الحدود للإهمال من جانب الحكومات، عبر فترات طويلة سابقة[١٣]. والكثير من المرافق الحياتية اللازمة ليست متوفرة، فضلا عن تراجع البنى التحتية الأساسية، كما أن المؤسسة التعليمية في الشمال، تعاني إهمالا حكوميا مقارنة بنظيرتها الجنوبية، ناهيك عن انتشار البطالة والفقر، وغياب أي دور تنموي للحكومة، مما يشجع الشباب للانضمام لجماعة بوكو حرام، خاصة وأنها تغري منتسبيها بالمال[١٤].

وإذا كان هذا هو الوضع في الظروف العادية، فإنه عند الأزمات يتضاعف بشكل أكبر، وهو ما حصل مع التدابير الحكومية في مواجهة «كورونا»، التي كان من بينها إغلاق الحدود الدولية مع النيجر، والقيود في الأسواق، والإغلاق الجزئي، مما أدى إلى الكثير من الأزمات لسكان المنطقة الشمالية الغربية، وازداد الفقر والبطالة. ونتيجة توقف التجارة عبر الحدود، انتعش النشاط التجاري غير الرسمي، وازداد الفساد والرشوة منذ أن تم حظر هذه الأنشطة رسميًا. وقد استغلت عصابات قُطَّاع الطرق الوضع من خلال توفير الإمدادات الغذائية لبعض المجتمعات المتضررة بشدة، ثم تجنيد الشباب والمخبرين منهم، وهذا هو النمط الذي اتبعوه في الماضي – استغلال الفقراء في ظل فساد الحكومة أو غيابها- وهناك العديد من القرى

التي تعمل كمجتمعات مضيفة لبعض العصابات، وتختبئ العصابات في الغابات المجاورة، وتسمح للقرى بمواصلة الحياة الطبيعية، طالما أن هذه القرى توفر الجبايات والمجندين. وفي المقابل، يحمي قطاع الطرق هذه القرى من العصابات الأخرى، ويقدمون لها أحيانًا الطعام والمواد الأخرى في أوقات الحاجة[١٥].

يتضاعف تأثير العامل الاقتصادي على الأنشطة المنافسة للدولة في الجنوب، نظرا لوجود الثروة النفطية النيجيرية في هذه المنطقة، وفي الوقت نفسه، يعاني سكانها من الفقر الشديد، فبرز نتيجة لذلك تنافس على السيطرة على الموارد النفطية بين مجتمع الأقليات العرقية من جهة، والدولة والشركات متعددة الجنسيات من جهة أخرى[١٦]. مما أسهم في توسيع الحاضنة الاجتماعية لحركات التمرد، والتي أفرزت لاحقا حركات انفصالية عديدة، كحركة تحرير دلتا النيجر، ومنتقمو دلتا النيجر؛ فقد نجم عن استغلال النفط مشكلات اجتماعية – اقتصادية، تتمثل أهمها في استحواذ استخراج النفط على أجزاء من الأراضي الزراعية الواسعة، التي يعتمد عليها السكان الريفيون، ناهيك عن أضرار التلوث البيئي نتيجة التسرب النفطي، والذي بسببه تعد دلتا النيجر واحدة من خمسة أماكن توصف بأنها الأكثر تلوثا في العالم[١٧]، وتتأثر مصادر العيش التقليدية للمنطقة بطرائق مختلفة، وتعاني نسبة عالية من القاطنين في هذه المنطقة من التسمم النفطي[١٨].

تمكنت السلطة النيجيرية من احتواء التمرد الجنوبي عندما أخذت بعين الاعتبار المطالب الاقتصادية، ففي يونيو عام ٢٠٠٩م، أعلن الرئيس النيجيري السابق «عمر يارادوا» عن برنامج للعفو؛ كان من بنوده تخصيص حصة أكبر من عائدات النفط لحكومات ولاية دلتا النيجر، وبناء عليه، سلم نحو ٢٦ ألف مقاتل أنفسهم، من بينهم قادة بارزون في حركة تحرير دلتا النيجر[١٩]. وبعد تراجع السلطة عن بعض مضامين الاتفاقيات السابقة، عادت مخاطر التمرد والعنف مجددا للمنطقة، حيث أشارت تقارير إلى استياء قبائل دلتا النيجر من قانون صدر في أغسطس عام ٢٠٢١م، يطالب شركات النفط بدفع ٣٪ من تكاليف التشغيل لهم، وهي نسبة أقل بكثير من العشرة بالمئة التي كانوا يعتبرون أنها «تعويض عادل»[٢٠].

الخلاصة

تتحدد علاقة الدولة بالمجتمع من خلال ثلاثة مظاهر، وهي: الامتثال، والمشاركة، والشرعية[٢١]. وبإسقاط هذه الأبعاد على المناطق الحدودية النيجيرية -كما سبق تفصيله - فإنه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

١. بالنسبة لمؤشر الامتثال، فإنه يظهر عدم التزام مجتمع المناطق الحدودية النيجرية بالقانون وسلطة الدولة، من خلال انتشار مختلف أشكال التهديدات الأمنية (إرهاب، جريمة منظمة، حركات تمرد)، وتحدي الأجهزة الأمنية والجيش النيجري، لفرض امتثال تلك المجتمعات للدولة، وهو ما يقتضي المزاوجة بين الأدوات الناعمة والصلبة في الوقت نفسه، والتي أثبتت نجاعتها في الكثير من المحطات.

٢. بالنسبة لمؤشر المشاركة، فإن انخراط مجتمعات المناطق الحدودية في مؤسسات الدولة، والانصهار في الأطر والهياكل التي تنشئها لتحقيق أهدافها؛ يتطلب مراجعة شاملة لبنية تلك المؤسسات وآليات عملها؛ لأن الاختلالات التي تعاني منها، كانت من أبرز الروافد التي تتغذى منها الفواعل ما دون الوطنية لمزاحمة الدولة، وتأسيس مؤسسات بديلة على غرار ما فعلته بوكو حرام، وحركات التمرد في دلتا النيجر، بل حتى العصابات الإجرامية.

٣. بالنسبة لمؤشر الشرعية، والذي يتضمن قبول قواعد الدولة وسيطرتها الاجتماعية، باعتبارها صالحة وصحيحة، فإن ذلك يقتضي الأخذ بعين الاعتبار المطالب الاقتصادية والهوياتية، والتي غالبا ما تكون مرجحا لخيارات سكان المناطق الحدودية، وكثيرا ما يكون امتثالهم ناجما عن الإكراه والعنف، وتبقى مشاركتهم ضعيفة لعدم اقتناعهم بسياسات الدولة وفكرتها أساسا، خاصة وأن هذه المناطق تتميز بالحضور القوي للبنى التقليدية، والامتدادات الاجتماعية عبر الحدود، والتناقضات الناجمة عن التباين في سياسات الدولة بين طرفي الحدود، من هنا يتوجب على نيجيريا والدول المجاورة لها صياغة إستراتيجية، تتسم بقدر من المرونة في إدارة علاقة تلك المجتمعات بالبنى التقليدية، لكسب الشرعية التي تحصنها من الانتقال إلى ضفة الفواعل الأخرى العابرة للحدود، والمناهضة للدولة؛ خاصة وأن البيئة الطبيعية والموقع الجغرافي، يوفران لهم مجالات للعمل، موازية لمؤسسات الدولة، وفي حالات ضعف الأخيرة تتحول إلى بديل عنها، على غرار ما فعله تنظيم بوكو حرام الذي أسس سلطة موازية لسلطة الدولة، وتقوم بوظائفها بما في ذلك احتكار ممارسة العنف، وهي بذلك تحاول أن تقدم نفسها كبديل عنها، والأمر نفسه تسعى للقيام به الحركات الانفصالية في الجنوب.

الهوامش والإحالات

(١) صرح وزير داخلية نيجيريا «أبا مورو» بأن هناك أكثر من ١٤٩٩ طريق غير رسمي، و٨٤ طريقا رسميا يمكن من خلالها الولوج إلى الأراضي النيجيرية. ويعكس هذا العدد الهائل حالة المسامية الشديدة لهذه الحدود التي تسمح بتهريب الأسلحة.
ينظر: فريدوم أُونُووها، «بوكو حرام وتهريب السلاح عبر الحدود النيجيرية القابلة للاختراق،» مركز الجزيرة للدراسات، (٢٥، سبتمبر، ٢٠١٣م) ٢-٣.

(2) Aju P and Aju J, "Occupation of Sambisa Forest and Boko Haram Insurgency in Northeastern Nigeria as Security Threat and Challenges to Sustainable Forest Management," *Global Journal of Science Frontier Research*, 18: 5, 2018, 28, https://globaljournals.org/GJSFR_Volume18/3-Occupation-of-Sambisa-Forest-and-Boko.pdf.

(٣) حمدي جوارا، «تأثير داعش: إعلان بوكو حرام الخلافة في نيجريا،» اتجاهات المستقبل ٦ (أبوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٥م)، ٧١-٧٢،
https://futureuae.com/media/_bc5c92b0-4d6b-4b41-96b8-80eac759bb99.pdf.

(٤) محمد رياض، كوثر عبد الرسول، إفريقيا: دراسة لمقومات القارة، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٥م)، ٣٩٣.

(٥) يعاني المسؤولون عن الأمن والحراسة المنتشرون عبر الحدود النيجيرية من قلة عددهم، وسوء التدريب، والعمل بمعدات وأسلحة قديمة، وضعف الرواتب.
ينظر: أُونُووها، «بوكو حرام وتهريب السلاح عبر الحدود النيجيرية القابلة للاختراق،» ٣.

(٦) لتفاصيل أكثر حول قدرات دول الجوار والقوة الإقليمية،
ينظر: عباس محمد صالح عباس، «الجهود الإقليمية لمكافحة تمرد «بوكو حرام»: المحددات والآفاق،» مجلة: رؤية، (إسطنبول: مجلة رؤية، ٢٠١٥م)، ١٢٦-١٢٧.

(٧) تهدد العصابات الإجرامية الصغيرة، بشكل متزايد المنطقة الشمالية الغربية من نيجيريا، وتشير التقارير إلى أنها تورطت منذ عام ٢٠٢٠م في أكثر من ٣٥٠ حدثاً عنيفاً، وارتبطت بأكثر من ١٥٠٠ حالة وفاة.
ينظر: «عصابات إجرامية تزعزع استقرار شمال غرب نيجيريا،» مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية، (٣، يناير، ٢٠٢٢م)،
https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-criminal-gangs-destabilizing-nigerias-north-west/

(٨) تمثل النيجر – مثلا – شريحة صغيرة من المعمور في أقصى جنوب الدولة على طول الحدود مع نيجريا، وهي امتداد طبيعي وعمراني لكتلة المعمور الشمالية في نيجيريا.
ينظر: جمال حمدان، إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية، (لقاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦م)، ١٤٥.

(٩) لتفاصيل أكثر حول الإثنيات في نيجيريا،
ينظر: هاشم نعمة فياض، نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية-الاقتصادية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦م) ٩١-١٢١.

(١٠) فريدوم أُونُووها وصامويل أويوول، «بوكوحرام ديناميكيات صعود وتراجع جماعة عنيفة في نيجيريا،» مركز الجزيرة للدراسات، (٢٥، أبريل، ٢٠١٨م)، ٥،
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/04/180425081515596.html.

(١١) حكيم نجم الدين، «الجماعات المسلحة بنيجيريا والسيناريوهات المحتملة بعد البغدادي،» مركز الجزيرة للدراسات، (٢٤، ديسمبر، ٢٠١٩م)، ٣،
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191224071235580.html.

(12) Judith Asuni, *Working Paper: Understanding the Armed Groups of the Niger Delta*, (New York: Council on Foreign Relations (CFR), 2009), 12, https://www.cfr.org/sites/default/files/pdf/2009/09/CFR_WorkingPaper_2_NigerDelta.pdf.

(١٣) أُونُووها ، «بوكو حرام وتهريب السلاح...،» ٣.

(١٤) جوارا، «تأثير داعش: إعلان بوكو حرام الخلافة في نيجريا،» ٧٣.

(١٥) «عصابات إجرامية تزعزع استقرار شمال غرب نيجيريا».

(16) Elias Courson, *Movement for the Emancipation of the Niger Delta (MEND): Political Marginalization, Repression and Petro-Insurgency in the Niger Delta: Discussion paper 47*, (Uppsala: Nordiska Afrika Institute, 2009), 11.

(١٧) لتفاصيل أكثر حول التلوث البيئي في دلتا النيجر،
ينظر: منظمة العفو الدولية، «البترول والتلوث والفقر في دلتا النيجر،» (لندن: منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٩م)،
https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/06/afr440182009ara.pdf.

(١٨) فياض، نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية-الاقتصادية، ٢٦٦-٢٦٩.

(19) United Nations Office on Drugs and Crime, *Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment*, (Vienna: UNODC, 2013), 52,
https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf.

(٢٠) إيجاما إيبوبو، «نيجيريا: قانون نفطي جديد يؤجّج التوتر في دلتا النيجر،» موقع إيلاف، (١، سبتمبر، ٢٠٢١م)،
https://elaph.com/Web/health-science/2021/09/1450722.html.

(٢١) لتفاصيل أكثر حول اقتراب الدولة في المجتمع،
ينظر: جويل مجدال، الدولة في المجتمع، ترجمة: محمد صلاح علي، (بيروت: عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع، ٢٠١٨م)، ٨٥-٨٦.

غينيا بيساو وتناقضات نظام الحكم ومعضلة الانقلابات العسكرية

شيماء حسن علي، باحثة مهتمة بالشأن الإفريقي، القاهرة.

في الأول من شهر فبراير عام ٢٠٢٢م، وكعادة توقيتات الانقلابات العسكرية في غينيا بيساو، أعلنت مؤسسة الرئاسة السيطرة على محاولة انقلابية، كانت تستهدف اغتيال الرئيس والمجلس الوزاري؛ فمنذ استقلالها عام ١٩٧٤م، شهدت المستعمرة البرتغالية السابقة عدة انقلابات عسكرية؛ إذ أطاح الجيش بثلاثة رؤساء، وتم اغتيال رئيس رابع هو «فييرا «عام ٢٠٠٩م، وهي الأحداث التي لا يمكن فصلها عن السياق الإقليمي، والطابع الإفريقي في إقليم غرب إفريقيا، والتي تسببت في بعض الأحيان بتقليص جهود المانحين الغربيين، للحد من تدخل الجيش في السياسة، ومواجهة التجارة غير المشروعة في البلاد. تسعى الورقة لإلقاء نظرة على بنية النظام السياسي في غينيا بيساو، وتاريخ الانقلابات العسكرية في البلد الإفريقي الصغير، من خلال توضيح دور الجيش في الحكم.

أولا: الموقع الجغرافي والمقدرات الاقتصادية والاجتماعية

تبلغ مساحة غينيا بيساو حوالي ٣٦,١٢٥ كم٢، ويبلغ عدد سكانها مليونَي نسمة، وفقا لتقديرات عام ٢٠٢١م، وبنسبة نمو ٢,٥٢٪، وتتميز بالتنوع العرقي الشديد، ولكن أبرز العرقيات الموجودة: (بلانتا ٣٠٪، الفولاني ٣٠٪، المانجاكو١٤٪، المانتيجا١٣٪)، ومن أبرز الديانات المنتشرة الإسلام، ويدين به ما نسبته ٤٦,١٪ من عدد السكان، والمسيحية بنسبة ١٨,٩٪، إلى جانب بعض الديانات الأخرى المحلية، بنسبة ٤,٤٪.[١]

وكواحدة من أفقر دول إفريقيا، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣,٦٤ مليارات دولار، وتعتمد في صادراتها على تجهيز المنتجات الزراعية، والبيرة، والمشروبات الغازية، ومن أبرز المنتجات الزراعية الأرز، الكاجو، جذور الكاجو، الخضار، جوز الهند، الفاكهة، حيث بلغت الصادرات حوالي ١٨٨ مليون دولار، ومن أبرز المعادن التي تشتهر غينيا بيساو بوجودها الذهب، والألومنيوم، والبوكسيت، والأخشاب، كما تبلغ الواردات حوالي ٣٨٣ مليونا، وتتضمن أبرز السلع المستوردة: البترول، والأرز، والقمح، والشعير.[٢]

ثانيا: بنية النظام السياسي وتناقضاته

نظام الحكم في غينيا بيساو هو نظام شبه رئاسي؛ فهو يجمع في خصائصه بين سمات النظام الرئاسي والبرلماني، وتكون السلطة التنفيذية بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء؛ فينتخب رئيس الدولة مباشرة من الشعب، وبالتالي فهو مسؤول أمام الناخبين، ويتم تنظيم انتخابات برلمانية ليتم تشكيل الحكومة من أعضاء الحزب الفائز، أو الائتلاف الحزبي، ويتم تشكيل الحكومة، ويكون رئيس الوزراء مُساءلا أمام البرلمان، وإذا كانت الأغلبية البرلمانية ورئيس الحكومة من نفس حزب رئيس الدولة؛ فهو يتمتع بحرية كبيرة في تنفيذ برنامجه، وفي حال الخلاف بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء؛ فيتم تقاسم مهام السلطة التنفيذية؛ إذ يعتبر الرئيس مسؤولا عن السياسة الخارجية والدفاع، وتنحصر مهام رئيس الوزراء في القيام بمهام السياسة الداخلية.[٣]

وبشكل عام، فقد شهد النظام السياسي في غينيا بيساو تطورات جوهرية؛ فمنذ الاستقلال عن البرتغال، فقد اتبعت الدولة نظام الحزب الواحد، والذي سيطر على العملية السياسية في غينيا، وذلك بقيادة الزعيم الغيني الوطني «أميلكار كابرال»، ثم «لويس كابرال»، ومن بعده « برناندو نينو فييرا». وبعد الانقلاب على الأخير؛ فقد تم إقرار تعديلات، وإدخال نظام التعددية الحزبية في دستور عام ١٩٩٤م؛ إذ تم تنظيم انتخابات شارك فيها الحزب الإفريقي الحاكم، وأحزاب المعارضة. ونظراً لحداثة نظام التعددية الحزبية، وغياب فكرة التداول السلمي للسلطة، فقد شابت عملية الانتخابات عدة خروقات، أبرزها هو تفتيت أصوات المعارضة، في مقابل قوة وثبات الحزب الحاكم، وهو ما جعل رئيس الحزب يحقق انتصارا على مرشح المعارضة «كومبا يالا»، ومن ثم استمراره في الحكم حتى التخلص منه في عام ١٩٩٩م.[٤]

وبالنسبة لتوزيع السلطات الرئيسة في النظام السياسي الغيني؛ فينص الدستور في المادة (٧٦) منه، على أن الجمعية الوطنية هي المشرف التشريعي والسياسي، وتمثل جميع المواطنين، وتقرر جميع الأمور للسياسات الداخلية والخارجية، وهو ما يمنحها السلطة التشريعية الأعلى في البلاد، ولها الحق في الرقابة على عمل الحكومة، ومحاسبتها ومتابعتها.[٥]

وبعكس النظم الديمقراطية، وعلى خلاف الشائع والمتبع في أبرز النظم، التي تتبع التعددية الحزبية، ونظام البرلمان بغرفتين، تتألف الجمعية الوطنية من ١٠٢ عضو، مكونين غرفة برلمانية واحدة، ويتم انتخابهم لأربع ٤ سنوات. وتضم غينيا بيساو عددا من الأحزاب السياسية، أبرزها وأكبرها هو الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا (PAIGC).

وبالنسبة للسلطة التنفيذية، فوفقا للنظام شبه الرئاسي، يتم تقسيمها ما بين رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ويتم انتخاب الأول بالاقتراع الحر المباشر من الشعب لخمس سنوات، ولا يجوز له الترشح لولاية

ثالثة، ولرئيس الدولة سلطة تعيين رئيس الوزراء وعزله، مع مراعاة النتائج الانتخابية، وبعد الاستماع للقوى السياسية الممثلة بالجمعية الوطنية، وله أيضاً تعيين وعزل الوزراء، ورئيس الأركان، والنائب العام للجمهورية، بناءًا على اقتراح الحكومة، وله أيضا أن يحل الجمعية الوطنية، بعد التشاور مع رئيسها والأحزاب السياسية، وذلك في حال الأزمات.[٦]

ويمكن القول: إن أبرز اللاعبين في المشهد السياسي الغيني هي المؤسسة العسكرية، وهي الجهة الوحيدة التي يقع عليها عبء التغيير منذ الاستقلال حتى الآن- في ظل التراجع التام لدور القاعدة الشعبية، ووجود العلاقات الوثيقة بين قادة الجيش وقيادات الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو - وإحداث تغيير ممكن في الوضع السياسي بالدولة، عبر عقود زمنية طويلة بعد الاستقلال، ثم تأتي عدة أحزاب أغلبها حديث النشأة، ولديها ارتباطات سياسية ودينية، وبعضها رهينة لمصالح المؤسسة العسكرية. [٧]

ثالثا: القدرات العسكرية لغينيا بيساو

فعلياً، لا يحتل الجيش الغيني أي موقع على خريطة تصنيف الجيوش القوية في العالم في مؤشر GLOBLE HILL FIRE؛ إذ يبلغ عدد أفراد القوات المسلحة ٤٠٠٠ فرد. ويلاحظ أنه قيد التخفيض (١٠٠ قوات جوية، ٣٥٠ بحرية، ٢٠٠٠مشاة)، وبما يمثل نصف ٠,٥٪ من إجمالي القوى العاملة، وفقاً لآخر البيانات المتاحة للبنك الدولي لعام ٢٠١٩م، ويبلغ إجمالي الإنفاق العسكري ٢٢,٥٧١٢٤٢ مليونا من إجمالي الناتج القومي، وبنسبة ٧,٢٣٪ ، ويبلغ الإنفاق العسكري ١,٦٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٩م، كما تصنف بأنها من البلدان منخفضة الدخل، الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء.[٨]

ووفقاً لموقع defence web، فإن جيش الدولة صغير، ومجهز بشكل خفيف، ويتم تقليصه باستمرار؛ إذ شهد تقليص القوات من حوالي ٧٠٠٠ إلى حوالي ٣٥٠٠-٤٠٠٠، وفقاً لتقرير البنك الدولي. وفي نفس السياق، فإن صلاحية الكثير من المعدات العسكرية أمر مشكوك فيه؛ فالقوة الجوية غير فعالة، حيث لا يوجد لديها -غالبا- طائرات صالحة للاستعمال.

وعلى الرغم من الموقع المتميز لغينيا على المحيط الأطلنطي، إلا أن هناك قولا بأن النخبة الحاكمة (السياسية، العسكرية) تستغل ذلك في التجارة غير المشروعة للمخدرات؛ إذ تعتبر غينيا أبرز نقاط الترانزيت، ونقاط العبور بالمخدرات من أمريكا الجنوبية، إلى مراكز التوزيع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.[٩]

رابعا: الانقلابات العسكرية في غينينا وتجارة المخدرات.. الإرث المر

منذ استقلالها عن البرتغال في عام ١٩٤٧م، فقد شهدت البلاد نحو أربع انقلابات عسكرية ناجحة، وعدة

محاولات انقلابية، كان آخرها في فبراير عام ٢٠٢٢م، وسط سياق سياسي واقتصادي مضطرب.

فقد أسس المناضل الغيني، وبرفقة أخيه أميلكار «لويس كابرال» – الذي قاد الكفاح الوطني المسلح ضد الاحتلال البرتغالي- جمهورية غينيا والرأس الأخضر الاشتراكية، والحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس، والذي استمر في حكمها إلى عام ١٩٨٠م؛ إذ تم التخلص من حكم «كابرال» بانقلاب عسكري، والذي كان بقيادة «برناردو فييرا» ضده، وانتهى باغتياله، وتولى السلطة «فييرا». وبعد إجراء عدة تعديلات على الدستور، تم تنظيم انتخابات عام١٩٩٤م، والتي فاز فيها أيضاً «فييرا»، وهو الأمر الذي أدى لاشتعال السخط الشعبي والعرقي ضده، ومن ثم قام الجنرال «أنسوماني ماني» في ٧ يونيو عام ١٩٩٨م بمحاولة تمرد، والتي تجددت مرة أخرى في عام ١٩٩٩م، وانتهت بالتخلص من حكم «فييرا».[١٠]

ويمكن القول: إن الدوافع وراء انقلاب «ماني» على «فييرا» عديدة، أبرزها هو قيام فييرا بدعم الانفصاليين السنغاليين في «حركة القوات الديمقراطية كازمانس MFDC»، وتقلص الامتيازات المادية والمعنوية لمؤسسة الجيش بعد تعديلات الدستور عام ١٩٩٤م، وهو ما أدى بشكل أو بآخر لتعويض هذه الامتيازات المادية، عن طريق اعتماد بعض من قطاعات العسكريين التجارة بالأسلحة وبيع المخدرات. وعلى الرغم من اتحادهم «فييرا وماني» ضد كابرال، والتخلص من حكمه، فإن الجنرال «ماني» تفاجأ بعزله من منصب «قيادة الأركان» في ٦يونيو عام ١٩٩٨م، وهو ما دفعه للقيام بمحاولة انقلابه الأولى في اليوم التالي، بعد حصوله على الامتيازات التي يتوقعها؛ إذ اكتفى فييرا بتعيينه «قائد الأركان».[١١]

وفي نفس السياق، فنتيجة لسيطرة «ماني» على قطاعات كبيرة من قوات الجيش، فقد كان على «فييرا» أن يستعين بحلفائه الإقليميين في السنغال، التي أرسلت (١٢٠٠جندي)، وغينيا كونكري (٤٠٠جندي)، وذلك في إطار «ميثاق الدفاع الإقليمي عام ١٩٩٧م، كما أن دوافع تقليص النفوذ الإقليمي في الغرب الإفريقي بين كل من السنغال وغينيا كوناكري، كانت حاضرة بشكل كبير. أضف إلى ذلك الخوف من عدوى انتقال الانقلابات العسكرية إليهما، بعد نجاح «ماني» في بيساو.

وعلى الرغم من توقيع اتفاق السلام بين قوات «فييرا» «وماني» في ١ نوفمبر عام ١٩٩٩م، والاتفاق على موعد إجراء الانتخابات بعد تدخل الإيكواس والاتحاد الأوروبي، إلا أن تأخر انسحاب القوات السنغالية والغينية، كان يتم بوتيرة بطيئة، مما أثار الشكوك لدى قائد الانقلاب ماني وقواته، وهو ما دفعه لتجديد انقلابه مرة أخرى في ٦ مايو عام ١٩٩٩م، وهو ما دفع فييرا لطلب الحماية البرتغالية والفرنسية، ودفع رئيس الوزراء «جومييز» للاستسلام لقوات ماني، وقد تم تشكيل حكومة انتقالية، وتحديد موعد الانتخابات الرئاسية، والتي أقيمت بالفعل، وأسفرت عن فوز المعارض «كامبايالا» وتولي السلطة. وما لبث أن استقر في الحكم إلى عام ٢٠٠٠م، وتم إجباره على ترك السلطة بعدها في عام ٢٠٠٣م، وبعد فترة من عدم الاستقرار، تم

تنظيم انتخابات أخرى في يوليو عام ٢٠٠٥م، وفاز فيها «فييرا». وفي مارس عام ٢٠٠٩م، تم قتل «فييرا» انتقاما منه لاغتيال رئيس أركان الجيش «الجنرال تاجمي ناوايفي» حينها، وفقاً لبيان المؤسسة العسكرية، وعلى إثر ذلك، فقد تم تنظيم انتخابات رئاسية في يوليو عام ٢٠٠٩م، ونقل السلطة أخيرًا إلى «مالام باكاي سانها» من الحزب الرئيس في البلاد (PAIGC).[١٢]

ولقد عمل الرئيس «سانها» على إرساء دعائم الاستقرار، وإجراء إصلاحات في قطاع الأمن، وتقليص عدد قوات الجيش، ومواجهة تجارة المخدرات، إلا أن هذه الفترة لم تستمر طويلا على إثر وفاته في يناير عام ٢٠١٢م، ولقد كان من المتوقع بشكل كبير أن يفوز رئيس الوزراء «كارلوس جوميز جونيور» برئاسة البلاد، والذي حقق بالفعل الفوز في الجولة الأولى من الانتخابات، إلا أن هذه المحاولة قد تم إحباطها بسبب الانقلاب العسكري في أبريل عام ٢٠١٢م * [١٣]، وعلى إثر ذلك، فقد تدخل الاتحاد الأوروبي، وبذلت (الإيكواس) جهودًا دبلوماسية مكثفة، وتوسطت في إبرام اتفاق مع «القيادة العسكرية»، وفي ٢٣ مايو عام ٢٠١٢م، تم نقل السلطة إلى حكومة مدنية انتقالية، مُنحت سنة واحدة لتنظيم برلمان جديد، وانتخابات رئاسية.[١٤]

وعلى جانب آخر، فقد امتازت الفترة التي تولى فيها قيادة أركان الجيش الجنرال «أنطونيو إندجاي" من عام ٢٠١٠-٢٠١٤م، بعدم الاستقرار، ومسؤوليته عن انقلاب أبريل عام ٢٠١٢م، كانت واضحة تماماً، فضلا عن تورطه بإدارة أنشطة تجارة المخدرات، وهي تلك التي أدانتها الولايات المتحدة، ووضعته على قائمة أبرز تجار المخدرات، هو وقائد البحرية السابق «نانا تشوتو»*، كما أنها عرضت مكافأة قدرها ٥ ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تساعد في القبض عليه. وبعد إجراء الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤م، وإعلان فوز «جوزيه ماريو فاز»**، وفي ١٦ سبتمبر، أقال الرئيس الغيني الجنرال» أنطونيو إندجاي"، دون إبداء الأسباب، أو الإعلان عمن سيخلفه.[١٥]

خامسا: وقائع المحاولة الانقلابية الفاشلة في فبراير عام ٢٠٢٢م

خلال حضور الرئيس المنتخب «أمر سيسكو إمبالو» اجتماعا استثنائيا لمجلس الوزراء، وبالقرب من مطار العاصمة، فقد سمع دوي إطلاق نار في محيط القصر الرئاسي، ويأتي الاجتماع الاستثنائي في إطار التحضير لقمة المجموعة الاقتصادية «إيكواس» على إثر الأحداث المشتعلة في بوركينا فاسو مؤخرا، وبعد عدة ساعات، أعلن الرئيس أن الوضع قد تم السيطرة عليه، وأن المحاولة الانقلابية قد باءت بالفشل، كما تم الإعلان عن وجود قتلى وجرحى بين المهاجمين وقوات الأمن.[١٦]

وعلى الرغم من عدم الإعلان عن هوية المهاجمين، إلا أن بعض المراقبين يرجع أسباب هذه المحاولة الفاشلة إلى إعلان الرئيس «إمبالو» قيامه بمحاربة تجارة المخدرات، وهي التجارة التي يمثل استمرارها مصالح

لطبقة من البيروقراطيين، والنخبة السياسية والعسكرية الحاكمة في البلاد، التي تتمتع باقتصاد ضئيل، وموارد نسبية بسيطة، وتزداد فيه معدلات البطالة بشكل كبير.[١٧]

ويذهب بعضهم إلى الحديث عن شرعية وجود «عمر سيساو إمبالو» إذ إنه وبالرغم من إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩م، وإعلان فوزه، فإن الانتخابات قد تمت في أجواء من التوترات، كما أن مرشح الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا «دومينغوس بيرا» قد خسر أمام حزب (ماديم جي ١٥)، وهو من الأحزاب حديثة النشأة، وهو ما دعا الحزب للتشكيك في شرعية الانتخابات، ورفع دعوى قضائية في المحكمة العليا، والتي لم تكن قد أصدرت حكمها بعد، إلا أن الرئيس «إمبالو» قد تم تنصيبه في عام ٢٠٢٠م، وتولى السلطة.

ويعدد أحد المختصين أبرز أسباب المحاولة الانقلابية الفاشلة، والمتمثلة في عودة بعض الشخصيات العسكرية للمشهد السياسي مرة أخرى، مثل الجنرال «أنطونيو إندجاي"، والذين تسبب وجودهم فعليا - من قبل - بتوقف المساعدات والدعم الغربي لغينيا بيساو، بسبب الأنشطة غير المشروعة؛ لأن مثل هذه الشخصيات مفروض عليها عقوبات من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية لهم.[١٨]

وفي نفس السياق، فيمكن القول بأن كلمة السر في السيطرة على تجارة المخدرات، هي السيطرة والتحكم فيمن يديرونها؛ إذ إن قطاعا من النخبة السياسية والعسكرية، تعتمد على تسهيل تجارة المخدرات، وربما من هنا يمكن أن نفهم الضغوطات الدولية لتخفيض قوات الجيش؛ فقد كانت هناك محاولات عديدة سواء من دول إقليمية أو أوروبية لإصلاح الجيش، مثل أنجولا والاتحاد الأوروبي، على مدى السنوات العديدة الماضية.

خاتمة

وفي الختام، نخلص إلى أن الطبيعة القانونية لجمهورية غينيا بيساو، كدولة إفريقية، تمتاز بعدة سمات، تشكل في مجملها الطبيعة والسمة الأساس لطبيعة الدولة الإفريقية بشكل عام؛ إذ جاء من أبرز سماتها أنها دولة مركزية رخوة، دولة وقف، وترتكن لجماعة عرقية معينة. وعلى الرغم من أن الدستور في غينيا بيساو قد وضع أسسا لتنظيم الحياة السياسية بشكل عام، والنظام السياسي بشكل خاص، إلا أن هذا النظام يعاني من تناقضات كثيرة، كما أن التطبيق الفعلي لأسس النظام شبه الرئاسي، قد ساهم في استمرار التوترات والشقاق، في بلد يعاني أصلا من تعددية عرقية، وانقسامات قبلية، فضلا عن فشل الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الأمني. أضف إلى ذلك تدخل المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم، وتحيزها لقبيلة عرقية واحدة، وارتباط النخبة الحاكمة السياسية والعسكرية بالتجارة غير المشروعة، في بلد يعد الأفقر في العالم.

الهوامش والإحالات

(1) CIA, *GUINEA-BISSAU: WORLD FACTBOOK* (Washington, DC: CIA, 2022), https://www.cia.gov/the-world-factbook/static/d2ec5bcdd9bbe9b0f402fe5b68f371aa/PU-summary.pdf.

(2) CIA, *GUINEA-BISSAU: WORLD FACTBOOK*.

(٣) محمد خربوش، مقدمة في النظم السياسة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٠م)، ٣٦.

(4) Jean Bonnal and Food and Agriculture Organization of the United, *Case Studies: Republic of Guinea Bissau*, (New York: CIESIN) accessed May 5, 2022, https://www.ciesin.columbia.edu/decentralization/English/CaseStudies/guinea_e.html.

(٥) كوثر مبارك، «النظام السياسي في غينيا بيساو،» (رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة،٢٠٢١م)، ٣٠.

(٦) مبارك، «النظام السياسي في غينيا بيساو،» ٣٥.

(٧) «غينيا بيساو والتدخل العسكري الدائم في الحكم،» المركز العراقي الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، (١٩، مايو، ٢٠١٨م)، https://www.ciaes.net/غينيا-بيساو-والتدخل-العسكرى-الدائم-في/.

(8) Stockholm International Peace Research Institute (SIPR), *Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security: Military expenditure (% of general government expenditure) - Guinea-Bissau*, (Stockholm: SIPRI, 2019), https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.ZS?end=2019&locations=GW&start=1985&view=chart.

(9) Anton Kruger and Guy Martin, "Guinea Bissau: African Militaries," *defenceWeb*, July 5, 2013, https://www.defenceweb.co.za/security/african-militaries/guinea-bissau/.

(10) The South African Institute of International Affairs (SAIIA), *Intelligence Update: Guinea-Bissau after Vieira: Challenges and Opportunities* (Johannesburg: Africa Portal, 1999), 1, https://media.africaportal.org/documents/Guinea-Bisau_After_Vieira.pdf.

(11) SAIIA, *Intelligence Update: Guinea-Bissau after Vieira: Challenges and Opportunities*, 2.

(12) SAIIA, *Intelligence Update: Guinea-Bissau after Vieira: Challenges and Opportunities*, 3.

(١٣) * ويرى البعض أن الغرض من هذا الانقلاب هو وقف نتائج الانتخابات، وعدم تمكين جوميز من رئاسة البلاد؛ إذ إن هذه المحاولة الانقلابية قد جاءت بعد يوم واحد من تهديد "كومبا يلا"، وعدم اعترافه بنتائج الانتخابات، بل وتهديده قائلا : "من يجرؤ على خوض الحملة سيكون مسؤولاً عما يحدث"، وبعد ساعات من هذا التحذير، حدث الانقلاب. وفعليا ينتمي "يالا" لقبيلة البلانتي العرقية، والتي تورطت في الصراع العرقي بغينيا منذ عام ١٩٩٨م، وهي العرقية التي تعتمد على نسبة كبيرة من الجيش الغيني.
ويعدد البعض الآخر من أن أحد أسباب الانقلاب على جوميز المدعوم أمريكيا، هو السعي للقضاء على تجارة المخدرات، والذي قد حاول الانقلاب على جوميز الجنرال "خوسيا بابانا تشوتو"، قائد البحرية الغينية عام ٢٠٠٨م، وهو ما أسفر عن نفيه بعدها، والعودة مرة أخرى إلى غينيا، ووقوفه إلى جانب الجنرال اندجاي مرة أخرى، في أعقاب المحاولة الانقلابية في أبريل عام ٢٠١٠م.

(14) Valerie Ramet, *Policy Briefing: Civil-Military Relations in Guinea-Bissau: An Unresolved Issue*, (Belgium: European Union, 2012), https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/briefing_note/join/2012/491437/EXPO-DEVE_SP(2012)491437_EN.pdf.

* كلا القائدين من عرقية البلانتا، التي تشكل أغلبية لقوات الجيش، والمسؤولة عن اندلاع صراع عرقي في البلاد.

** يتمتع خوسيه ماريو بخصوصية كونه الرئيس الوحيد لغينيا بيساو منذ الاستقلال، الذي تمكن من إنهاء ولايته التي استمرت ٥ سنوات.

(١٥) «واشنطن تعرض مكافأة مقابل القبض على قائد جيش غينيا بيساو السابق،» الشرق الأوسط ، (٢١، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://aawsat.com/home/article/3143076/واشنطن-تعرض-مكافأة-مقابل-القبض-على-قائد-جيش-غينيا-بيساو-السابق.

(١٦) «غينيا بيساو: الرئيس يؤكد أن «الوضع تحت السيطرة» بعد «محاولة انقلابية» خلفت قتلى وجرحى،» فرانس ٢٤، (١، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://www.france24.com/ar/أفريقيا/-20220201إطلاق-نار-كثيف-في-محيط-مقر-الحكومة-بعاصمة-غينيا-بيساو.

(17) Chris Ogunmodede, "'Coup Contagion' Doesn't Explain the Guinea-Bissau Attack," *World Politics Review*, February 4, 2022, https://www.worldpoliticsreview.com/trend-lines/30301/coup-contagion-doesn-t-explain-the-guinea-bissau-attack.

(18) PAULIN TOUPANE, "Could military interference derail peace prospects in Guinea-Bissau?," *Institute for Security Studies (ISS)*, April 23, 2020, https://issafrica.org/iss-today/could-military-interference-derail-peace-prospects-in-guinea-bissau.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (اليونيتامس): المهام والتحديات

د. كمال محمد جاه الله الخضر، أكاديمي سوداني، الخرطوم.

تحاول هذه المقالة تسليط الضوء على تجربة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (اليونيتامس)، مع التركيز على إبراز نشأتها، وتكوينها، ومهامها، وانطلاق عملها، والتحديات التي تواجه مسيرتها.

بعثة «اليونيتامس» طبيعة النشأة والتكوين

برزت في الأجواء التي هيأتها ثورة ديسمبر عام ٢٠١٨م، والتي أطاحت بحكومة الإنقاذ في أبريل عام ٢٠١٩م، برزت في الأفق الحاجة إلى ضبط إيقاع المرحلة الانتقالية، ودعم مسيرتها. واشتدت الحاجة إلى ذلك بعد أن أحسّت الحكومة الانتقالية، في مكونها المدني، بأن تموضعها لا يضمن لها تحقيق ما تسعى إليه المرحلة من أهداف، في ظل شريك لها يمتلك السلاح، إضافة إلى القوة الاقتصادية، والتنظيمية، والطموحات؛ لذا لجأ المكون المدني إلى الأمم المتحدة، بحثا عن مخرج لدعم المرحلة الانتقالية.

وقد شهد الثالث من يونيو عام ٢٠٢٠م «اتخاذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٥٢٤ [١]، «الذي تم بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (اليونيتامس)، بهدف تقديم الدعم، من خلال مجموعة من المبادرات السياسية المتعلقة ببناء السلام والتنمية».[٢] إضافة إلى ذلك، فقد اختصت هذه البعثة «بمساعدة السودان في عملية التحول للحكم الديمقراطي وبناء السلام، وحشد الموارد الدولية لمساعدة البلاد على النمو اقتصاديا».[٣]

أعقب ذلك إعلان حكومة السودان، توقيع اتفاقية وضع بعثة الأمم المتحدة لدعم الحكومة الانتقالية، وبهذا التوقيع الرسمي، تمّ للحكومة الانتقالية السودانية ما أرادت لضمان استمراريتها، في الوقت الذي خيّمت العديد من الانقلابات العسكرية على المشهد السياسي، مما أدخل الرعب على شركاء الحكومة، كما خيّم على المشهد – أيضا – تراجع اقتصادي متسارع.

والحقيقة، فإن البعثة «جاءت بطلب الحكومة السودانية، وبناء على مضامين الوثيقة الدستورية، واتفاقية السلام، للمساعدة في الانتقال السياسي، بما في ذلك الانتخابات، وكتابة الدستور، وتأسيس دولة حكم

القانون، وإنفاذ تطبيق اتفاقية السلام، والمساعدة في المفاوضات المقبلة».[٤] وقد قدمت تلك البعثة «تحت البند السادس من ميثاق الأمم المتحدة»[٥]، وكانت «عوضا عن البعثة المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد)، التي انتهت ولايتها في ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢٠م»[٦]، بعد أن أسهمت إلى حد كبير في تحقيق الأمن والاستقرار، بعد ١٣ عاما، من العمل المضني في دارفور، لتترك الفرصة أمام قوات الشرطة السودانية، لتأمين حياة المواطنين.

والحق، فإن اعتبار بعثة «اليونيتامس» بديلا عن البعثة المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد) أمر فيه تعسّف؛ وذلك أن البعثة الأولى تعمل تحت البند السادس، بينما تعمل الأخيرة تحت البند السابع، علاوة على اختلاف المهام والإمكانات بين البعثتين الأمميتين.

والفرق شاسع بين العمل تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة[٧]، الذي يحتوي على ٦ مواد، تسعى الأمم المتحدة من خلالها إلى حل المنازعات سلميا، عبر إجراءات مثل: الدمج، والتسريح، وإعادة الدمج، وإعادة توطين النازحين، ممن وقعت عليهم مظالم، بينما يسعى الفصل السابع، الذي يتضمن ١٣ مادة، إلى اتخاذ الأعمال في حالات تهديد السلم، والإخلال بالأمن، ووقوع العدوان، بعد فشل الطرق السلمية، وذلك عبر وسائل، مثل: الضغط الاقتصادي، والتدخل المسلح، إذا دعا الأمر.

وُصفت بعثة «اليونيتامس» على لسان رئيسها بأنها «صغيرة، بمهام كبيرة، ولا تقوم بتمويل أي مشاريع تنموية، لكنها تسهم في حثّ المجتمع الدولي على مساعدة السودان».[٨] كما حددت المرحلة الأولية لعمل بعثة «اليونيتامس» مدة ١٢ شهرا، بدأت في الأول من يناير عام ٢٠٢١م. ووفقا للقرار ٢٥٧٩، فقد «اعتمد مجلس الأمن بالإجماع على تجديد ولاية البعثة الأممية (اليونيامس) حتى ٣ يونيو عام ٢٠٢٢م، والأهداف الأخرى المنصوص عليها في القرار، هي: مساعدة بناء السلام بقيادة السودان، ولا سيما في دارفور، ومنطقتَي جنوب كردفان، والنيل الأزرق، ودعم المساعدة الاقتصادية والإنمائية، وتنسيق المساعدات الإنسانية، وبناء السلام».[٩] ويفهم من ذلك، أن أهدافا جديدة أضيفت في المرحلة الثانية من عمر بعثة «اليونيتامس»، أفرزتها بيئة المرحلة الانتقالية، بما حوته من أحداث، وحيثيات.

إن مهمة «اليونيتامس» ليست سهلة في ظل تعقيد المشهد السياسي، وتجدد النزاعات في دارفور، وفي شرقي السودان، إضافة إلى تداعيات الوضع الاقتصادي. وتزداد هذه المهمة مشقة، إذا ما قورنت بإمكانات «اليونيتامس» المتواضعة.

بعثة «اليونيتامس»، مهام ثابتة وأخرى متجددة

لبعثة «اليونيتامس» أربع مهام معلنة، تتمثل في: «دعم الانتقال السياسي، ودعم اتفاقية السلام، وبناء

السلام، وحماية المدنيين، وحشد الموارد لدعم العملية الانتقالية».[١٠] مع ملاحظة أن هذه المهام صيغت بصورة مجملة وذكية؛ بحيث تقبل التفريع إلى مهام صغرى، يفرزها المشهد السياسي المعقد.

أما بصورة تفصيلية، فإن تلك المهام، تبرز لنا، على سبيل المثال لا الحصر، في صورة أن «مجلس الأمن الدولي كلّف بعثة «اليونيتامس» بدعم تعبئة المساعدات الاقتصادية والإنمائية، وتنسيق عمليات المساعدة الإنسانية».[١١] كما أن «المجتمع الدولي، عبر «اليونيتامس»، أبدى أنه على استعداد لمساعدة السودان، ليستمر الانتقال السياسي، ويفضي إلى تحول ديمقراطي حقيقي، مع استمرار عملية السلام، ومشاركة الأطراف غير الموقعة على اتفاقيات السلام في العملية الانتقالية».[١٢]

يتضح مما تمّ ذكره من مهام مجملة وتفصيلية لبعثة «اليونيتامس»، أنها مهام أكبر من طاقة هذه البعثة الصغيرة، وعلاوة على ذلك، فإنها مهام حساسة، قد لا يصح فيها الدعم أيا كان نوعه، وإنما هي من صميم عمل الحكومة الانتقالية، وأن جزءا منها قد يعد تدخلا مباشرا في سيادة الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المهام تبدو متجددة، ويرتبط هذا التجدد، بتفاعل الأحداث في المشهد السياسي والاقتصادي في المرحلة الانتقالية. زد على ذلك، أن مهام البعثة الأممية، قبل الإجراءات التصحيحية (أو الانقلاب) في ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، باتت يأخذ بعضها طابعا آخر، سيذكر لاحقا.

انطلاق عمل بعثة «اليونيتامس»، المعركة بين النجاح والإخفاق

لم تكن البيئة السياسية والاقتصادية ممهدةً لعملية انطلاق سلس، لعمل بعثة «اليونيتامس»؛ وذلك أن السودان شهد عددا من مراحل الانتقال، أشهرها تلك التي أعقبت سقوط إبراهيم عبود عام ١٩٦٤م، وجعفر نميري عام ١٩٨٥م، وكلها اتسمت بالتدهور، والانفلات الأمني، والتراجع الاقتصادي الواضح؛ مما عجّل قيام العسكر بالانقضاض على السلطة في البلاد مجددا.

لقد وصل السيد فولكر بيرتس لتولي مهام الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس يونيتامس يوم ٢ فبراير عام ٢٠٢١م، وكما هو متوقع، فقد حظي وصوله إلى الخرطوم بترحيب من الحكومة السودانية. ثم أعقب فولكر ذلك بلقاءات مكثفة مع كافة قيادات الحكومة الانتقالية؛ بغية تسهيل مهام عمله، المتوقع إنجازها.

لقد كانت تلك الانطلاقة الرسمية لعمل بعثة «اليونيتامس»، «محاطة بعدد من التكهنات، بأن تسهم البعثة السياسية بشكل كبير، في تناغم المكون العسكري والمدني في الحكومة الانتقالية، فضلا عن تأثيرات نفوذ البعثة على علاقات الخرطوم الخارجية، بما فيها احتمالية تجسير هوة الخلاف في ملف سد النهضة الإثيوبي، علاوة على دورها في المحادثات الجارية مع أطراف، لا تزال خارج اتفاق السلام الموقع بين حكومة

السودان، والحركات التي تحمل السلاح».[١٣] وبهذا تكون البعثة قد فتحت جملة من الملفات الرئيسة، التي لها أهميتها في دعم المرحلة الانتقالية.

ويبدو أن ملف السلام وبناءه، كما تمت الإشارة، يحظى بالأولوية في مهام بعثة اليونيتامس؛ يُفهَم ذلك من تركيز عمل رئيسها، الذي أولى هذا الملف حقه من الاهتمام، لأن هذا الملف بالإضافة إلى ملف الاقتصاد، هما عماد عمل الحكومة الانتقالية منذ بداية مسيرتها في شهر سبتمبر عام ٢٠١٩م.

وفي نهاية شهر سبتمبر عام ٢٠٢١م، وبالتحديد في الرابع والعشرين منه، أي قبل إجراءات رئيس المجلس السيادي عبد الفتاح البرهان التصحيحية (الانقلاب عند المعارضين) بحوالي شهر، «رفع فولكر تقريرا له إلى مجلس الأمن بشأن الوضع في السودان، أشار فيه إلى حدوث بعض التقدم في العملية الانتقالية، مصحوبا ببعض الانتكاسات والتحديات مثل: العنف في دارفور، والعنف في شرقي البلاد، وغياب العدالة والمساءلة، وتدهور الوضع الاقتصادي، وقد ألقت كل هذه الأمور أعباء على المدنيين».[١٤]

وهذا التقرير، الذي رفعه فولكر لمجلس الأمن الدولي، بعد نحو تسعة أشهر من عمل بعثته، يشير بوضوح إلى أن البعثة لم تحقق الكثير من المهام الموكلة إليها، بل على العكس تماما؛ فقد انفتحت جبهات جديدة في ظل المرحلة الانتقالية، قد تقف حائلا دون تحقيق أهدافها، مهما كان حجم الدعم الذي ستوفره «اليونيتامس».

وبإجراءات الفريق أول عبد الفتاح البرهان التصحيحية في ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، والتي عُدَّت انقلابا على الحكومة الانتقالية، ألقت تلك الإجراءات بظلالها على عمل بعثة «اليونيتامس»، الذي يواجه تحديات كثيرة، لا سيما أنها «صنفت تلك الإجراءات بالانقلاب، ودعت إلى إدانته».[١٥]

وفي ظل هذا المتغير الجوهري الجديد، فما الذي يمكن أن تقوم به بعثة «اليونيتامس»، التي أوكل إليها دعم المرحلة الانتقالية، والتي ترى أن رئيس المجلس السيادي انقلب عليها؟

إن المتتبع للتغطية الإعلامية الخاصة بأعمال بعثة «اليونيتامس» في الفترة من أكتوبر عام ٢٠٢١م، وحتى أبريل عام ٢٠٢٢م، يلحظ أنها، في الغالب، تركزت على موضوعين أساسيين، هما:

أولا: مبادرة «اليونيتامس» من أجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء، الذين تخندق بعضهم مؤيدا لإجراءات عبد الفتاح البرهان التصحيحية (الانقلاب)، والبعض الآخر الرافض لها جملة وتفصيلا.

ثانيا: التقرير الذي قدمه رئيس «اليونيتامس» فولكر بيرتس لمجلس الأمن الدولي، حول الأوضاع في السودان في ٢٨ مارس عام ٢٠٢٢م، وما صحبه من تداعيات.

أما فيما يخص الموضوع الأول- فإن بعثة «اليونيتامس»، كانت قد «أطلقت مطلع شهر يناير عام ٢٠٢٢م، مبادرة من أجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين في البلاد. وقد أجرى فولكر لهذا الهدف

سلسلة مشاورات، ولقاءات مكثفة مع أطراف عديدة من المكون المدني والعسكري».[١٦] وقد استمرت المشاورات في الفترة ما بين ٨ يناير ٢٠٢٢- إلى ١٠ فبراير عام ٢٠٢٢م، أي لمدة تزيد قليلا عن الشهر. فيما أعلنت «اليونيتامس» «أنه في ٧ مارس عام ٢٠٢٢م- تمّ تأسيس آلية تنسيق مشتركة مع الاتحاد الإفريقي لتوحيد جهودها، والعمل معا على الأرض، في إطار المساعي الدولية لحل الأزمة في البلاد.[١٧] وخلاصة هذا الأمر، أن الحكومة السودانية لم تكن راضية عن مبادرة فولكر بيرتس.

وأما الموضوع الثاني- فإن بعثة «اليونيتامس» قدّمت لمجلس الأمن الدولي تقريرا عن الأوضاع في السودان، وعلى الرغم من أن هذا التقرير يحتوي على تفاصيل كثيرة، فإننا سنكتفي هنا بإيراد بعض النقاط المهمة، التي أغضبت حكومة السودان، وقامت بالرد عليها[١٨]:

أولا: أن التقرير ركّز بصورة أساسية على الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمسائل الجنسانية، وترى الحكومة أن التقرير ترك جوانب جوهرية من صميم تفويض البعثة.

ثانيا: أن التقرير استخدم كلمة «انقلاب» لتوصيف الإجراءات التصحيحية، التي تمت في ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، وترى الحكومة أن هذا يتنافى مع الحقيقة.

ثالثا: أن التقرير لم يشر إلى الدور الكبير، الذي قامت به الحكومة السودانية، والمتمثل في فتح قنوات حوار مع كافة مكونات المجتمع السوداني المختلفة.

رابعا: أن التقرير أشار إلى التحديات الأمنية، وربطها بالنزاع المسلح، وترى الحكومة أن هذه التحديات لم تكن وثيقة الصلة بصورة رئيسة بالنزاع المسلح؛ لأنه ليس هناك أي مواجهات بين الحكومة والحركات المسلحة.

خامسا: أن التقرير ربط التدهور الأمني بالاشتباكات القبلية، وترى الحكومة أن هذه الاشتباكات القبلية لم تكن في كل السودان، وكان الأجدى بالتقرير، أن يشير إلى جذور الصدامات القبلية ومسبباتها.

والشاهد في الأمر، هو أن الحكومة السودانية لم تكن راضية عن هذا التقرير تماما، وعدّته متجنيا، ولا يعكس الواقع على الأرض، وأنه أهمل الكثير مما يمكن ذكره لصالح حكومة المرحلة الانتقالية.

وبناء على ذلك، فقد قررت حكومة السودان مواجهة بعثة «اليونيتامس» ورئيسها مباشرة، وعلى الرغم من أنها لم تتخذ إجراءات بعينها، حتى اليوم، إلا أنها تسعى بصورة مستمرة، إلى التصريح بأن هذه البعثة، لم تعد تؤدي المهمة التي جاءت من أجلها، وأنها انصرفت إلى قضايا جانبية، ليست من مهامها.

وفي ضوء المواجهة بين الحكومة الانتقالية وبعثة «اليونيتامس» المتوقع أن تتسع دائرتها، خلال الفترة القادمة، وانطلاقا من حيثيات سابقة مشابهة- سنسلط الضوء على أهم التحديات، التي واجهت بعثة «اليونيتامس»، خلال العام والأربعة أشهر من عمر هذه البعثة.

التحديات التي تواجه عمل بعثة «اليونيتامس»

يبدو من خلال ما تم استعراضه في المحاور الأساسية لهذا المقال، لا سيما في محور: انطلاق عمل بعثة «اليونيتامس»، أن هناك جملة من التحديات تواجه عملها، لعل أهمها:

أولا: تعقيدات المشهد السياسي وارتباكه، وتراجع الاقتصاد. والواقع أنه لم تفلح الجهود المبذولة لتفكيك تعقيدات هذا المشهد، وكذلك الحال مع تراجع الاقتصاد، الذي استفحل، وأصبحت زيادة معدل التضخم متصاعدة، وانخفضت قيمة العملة المحلية أمام الدولار.

ثانيا: وجود ٣ جيوش في البلاد (القوات المسلحة، وقوات الدعم السريع، وقوات الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا في شهر أكتوبر عام ٢٠٢٠م). وبالفعل فإن هذه الجيوش الثلاثة، لا يمكن أن تأتي بخير لبلد قابل للانفجار، تعيش بعض مناطقه نزاعات متصاعدة. وحتى اللحظة، فقد فشلت الحكومة الانتقالية في إيجاد حل لهذه المعضلة.

ثالثا: السيولة الأمنية في عدد من الولايات. وهي سيولة تستنزف مقدرات حكومة المرحلة الانتقالية على ضعف موازناتها، واستعداداتها المالية، في بلد قلّ فيه الإنتاج، وتضاءلت فيه الإنتاجية.

رابعا: وجود حركات خارج مظلة اتفاق السلام الموقع في عاصمة جمهورية جنوب السودان، جوبا. وباعتراف الجميع، فإن الحكومة فشلت حتى اللحظة، كما فشلت مجهودات بعثة «اليونيتامس» في جعل حركتَي عبد الواحد محمد نور، وعبد العزيز الحلو، تنضمان لركب السلام.

خامسا: تداعيات تصنيف بعثة «اليونيتامس» لإجراءات ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، بأنها انقلاب عسكري، يجب إدانته. وقد أدى هذا إلى إحداث شرخ في علاقة البعثة بالحكومة، إذ توترت العلاقة بينهما، بحيث يصعب معها، عمل البعثة.

سادسا: تقريب وجهات النظر بين المكونين العسكري والمدني (وقوى الثورة الحية) مجددا. وهذا أمر لا يتوقع حدوثه في المستقبل القريب، لأن كل مكون منهما، متمسك حدّ التصعب، بما يملك من قناعات ومواقف.

سابعا: عدم توافر مصادر قوة ونفوذ لبعثة «اليونيتامس» للقيام بدورها، ربما لأنها لا تملك قوات على الأرض، كما أنها لا تملك أوراق الضغط، التي يمكن أن تمارسها لتحقيق أهدافها، خاصة أنها مدرجة تحت البند السادس، وهو بند لا ينص على استخدام عمل ذي طبيعة عسكرية.

استنتاجات واستشرافات

يمكن القول باختصار: إن بعثة «اليونيتامس»، على الرغم من أنه جِيءَ بها لتنفيذ عدد من المهام، لكي تدعم الحكومة الانتقالية، إلا أن هذه البعثة، لم تكن بحجم المهام، التي أوكلت إليها، كما أنها واجهت العديد من

التحديات، التي حالت دون إنجاز جلّ مهامها، وتظل الإجراءات التصحيحية (الانقلاب) في ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، أكبر عقبة تشلّ عمل بعثة «اليونيتامس».

وعلى مدى المستقبل القريب، فهناك أمل في أن تنجز بعثة «اليونيتامس»، عددا من مهامها، متى ما قُدّر لها أن تتجاوز تحديات وعقبات، هي من سمات المراحل الانتقالية التي مرت بالسودان، لا سيما أن هذه البعثة شكّلت آلية تنسيق مشتركة مع الاتحاد الإفريقي، من أجل تسهيل مهامها؛ فإنجاز المهام ليس أمرا مستحيلا، لكنه صعب في بلد مثل السودان، يعاني من شدّ الأطراف من خلال النزاعات المسلحة، ومن اقتصاد شديد التراجع، ومن أحزاب تقليدية، لا تعرف الديمقراطية في نفسها، ومن دولة عميقة، ما تزال قيد الوجود، تتحكم في بعض مفاصل الدولة الحساسة.

الهوامش والإحالات

(١) «مجلس الأمن يقرر إنشاء بعثة أممية جديدة في السودان، ويمدد مهام بعثة يوناميد حتى نهاية العام الحالي،» أخبار الأمم المتحدة، (٤، يونيو، ٢٠٢٠م)،
https://news.un.org/ar/story/2020/06/1056002.

(٢) «حوار مع فولكر بيرتس، رئيس بعثة يونيتامس،» أخبار الأمم المتحدة، (١٢، ديسمبر، ٢٠٢١م)،
https://news.un.org/ar/audio/2021/12/1089622.

(٣) مرتضى كوكو، «البعثة الأممية بالسودان.. طوق نجاة «الانتقال» في مهمة شاقة،» العين الإخبارية، (٣، فبراير، ٢٠٢١م)،
https://al-ain.com/article/sudan-un-mission-lifeline-transition-arduous-task.

(٤) أحمد يونس، محمد ياسين، «رئيس «يونيتامس» إلى السودان: لسنا مستعمرين جدداً،» الشرق الأوسط، (٦، مايو، ٢٠٢١م)،
https://aawsat.com/home/article/2957496/رئيس-«يونيتامس»-إلى-السودان-لسنا-مستعمرين-جدداً.

(٥) أم سلمة العشا، «بعثة الأمم المتحدة في السودان.. مهام لتحصين الفترة الانتقالية ومنع الردة للدكتاتورية،» مدنية نيوز، (١، أغسطس، ٢٠٢١م)،
https://www.madanianews.com/?p=6219.

(٦) كوكو، «البعثة الأممية بالسودان.. طوق نجاة «الانتقال» في مهمة شاقة».

(٧) ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل): الفصل السادس والسابع، (سان فرانسيسكو: الأمم المتحدة، ١٩٤٥م)،
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text.

(٨) يونس، ياسين، «رئيس «يونيتامس» إلى السودان: لسنا مستعمرين جدداً».

(٩) العشا، «بعثة الأمم المتحدة في السودان.. مهام لتحصين الفترة الانتقالية ومنع الردة للدكتاتورية».

(١٠) كمال عبد الرحمن، «»يونيتامس» في السودان.. مهام محورية وتحديات،» سكاي نيوز عربية، (١، مارس، ٢٠٢١م)،
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1420805-يونيتامس-السودان-مهام-محورية-وتحديات.

(١١) خالد عثمان، ««يونيتامس»... مهام مُعلنة وأخرى ضمنية،» المجلة، (١٩، مارس، ٢٠٢١م)،
https://arb.majalla.com/node/125661/شؤون-سياسية/«يونيتامس»-مهام-مُعلنة-وأخرى-ضمنية.

(١٢) يونس، ياسين، «رئيس «يونيتامس» إلى السودان: لسنا مستعمرين جدداً».

(١٣) عثمان، ««يونيتامس»... مهام مُعلنة وأخرى ضمنية».

(١٤) «السودان: الفترة الانتقالية تشهد تقدما مصحوبا «بتحديات وانتكاسات» والأمم المتحدة تواصل تقديم الدعم،» أخبار الأمم المتحدة، (١٤، سبتمبر، ٢٠٢١م)،
https://news.un.org/ar/story/2021/09/1083062.

(١٥) بهرام عبد المنعم، «يونيتامس: مشاوراتنا تهدف لتحقيق الانتقال الديمقراطي بالسودان،» الأناضول، (٢٢، مارس، ٢٠٢٢م)،
https://www.aa.com.tr/ar/2542355/يونيتامس-مشاوراتنا-تهدف-لتحقيق-الانتقال-الديمقراطي-بالسودان/الدول-العربية.

(١٦) «البعثة الأممية بالسودان: انتهاء أول مرحلة من المشاورات،» الحدث، (١٣، فبراير، ٢٠٢٢م)،
https://www.alhadath.net/2022/02/13/البعثة-الأممية-بالسودان-انتهاء-أول-مرحلة-من-المشاورات.

(١٧) عبد المنعم، «يونيتامس: مشاوراتنا تهدف لتحقيق الانتقال الديمقراطي بالسودان».

(١٨) «رسالة غاضبة من الخرطوم لمجلس الأمن بشأن تقرير (يونيتامس)،» سودان تريبيون، (٦، أبريل، ٢٠٢٢م)،
https://sudantribune.net/article257433/.

عوائق تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والاستفادة من مزاياها

مها الجويني، باحثة في مجال العلاقات الإفريقية وسياسات الذكاء الصناعي، نواكشوط.

شهدت إفريقيا سلسلة من المبادرات للوصول إلى مشروع اتحاد اقتصادي قاري، تحت عنوان: اتفاقية التجارة الحرة القارية، بدءا من خطة عمل لاغوس عام ١٩٨١م، مرورا باتفاقية أبوجا التي تم بموجبها إطلاق الجماعة الاقتصادية الإفريقية، واعتبرتها المادة ٩٨ من اتفاقية أبوجا، جزءا لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ومهمتها الأساس والرئيس، تتمثل في العمل على رسم وتجسيد مسار التكامل الاقتصادي والسياسي للقارة، وفق مراحل محددة، وجدول زمني دقيق[١]، لتحقيق التكامل القاري المنشود. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٩٤م، بعد مصادقة الدول الإفريقية عليها. ولتحقيق هذه الخطة، فقد اعتمدت الجماعة الإفريقية على ثمان تجمعات اقتصادية إقليمية موزعة على إفريقيا، واعتبرتها الركائز الأساس لهذه الخطة، وتتمثل هذه التجمعات في:

ECOWAS : الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

ECAAS : الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا.

SAD CEN : تجمع دول الساحل والصحراء .

EAC : جماعة شرق إفريقيا.

SADC : الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي.

COMESA : السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي.

IGAD : الهيئة الحكومية للتنمية.

وحسب اتفاقية أبوجا، فإن التكامل القاري الاقتصادي سيقوم على ست مراحل مختلفة، أولها: تقوية الإطار المؤسساتي، من خلال تقوية وتدعيم التجمعات المعتمدة، وإقامة تجمعات أخرى، (مدة خمس سنوات). وثانيها: التحضير لإنشاء منطقة تبادل حر، (مدتها ثماني سنوات).

ثالثها: إقامة منطقة تبادل حر داخل كل تجمع، من خلال إقرار جدول زمني للإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية، ثم إنشاء منطقة التبادل الحر، (مدتها عشر سنوات). رابعها:

إقامة اتحادات جمركية داخل كل تجمع؛ حيث يتم إعداد تعريفة جمركية خارجية مشتركة، وإنشاء اتحادات جمركية، (مدتها سنتان). خامسها: إقامة سوق إفريقية مشتركة، انطلاقا من إقرار تعريفة جمركية إفريقية موحدة، وحرية حركة عوامل الإنتاج، وتوحيد السياسات النقدية والمالية والجبائية، (مدتها ٤ سنوات). سادسها: إقامة اتحاد اقتصادي قاري من خلال إنشاء صندوق نقدي إفريقي، وبنك مركزي إفريقي، وعملة موحدة، وإنشاء برلمان عموم إفريقيا، (مدتها خمس سنوات).

وبعد سنوات من المفاوضات بين دول أعضاد مفوضية الاتحاد الإفريقي، تم الإعلان عن اتفاقية التجارة الحرة القارية وبروتوكولاتها الملحقة، والموقعة في كيغالي في ٢١ مارس، عام ٢٠١٨ م، مع توقع عالٍ لارتفاع نسبة التجارة البينية من ١٨ ٪ إلى أكثر من ٥٠ ٪ خلال السنوات القادمة.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على:

أولا- ظروف نشأة الاتفاقية وتطورها.

ثانيا- المزايا الاقتصادية للاتفاقية.

ثالثا - التحديات التي تواجه الاستفادة من هذه الاتفاقية.

أولا - نشأة اتفاقية التجارة القارية الحرة وتطورها

تتجه الدول الإفريقية إلى تثمين التكامل الاقتصادي بين أقاليم القارة الخمسة، وفي هذا السياق، تعتمد القارة في رؤيتها المستقبلية، انطلاقا من الخطوط العريضة لأجندة رؤية ٢٠٦٣، وهي رؤية تتأسس على ضمان حسن تدبير الموارد المحلية والقارية، بحيث تستفيد الشعوب من المزايا المرتبطة بالسياسات المرسومة داخل هذه الأقاليم.[٢]

وقد تم اتخاذ قرار إطلاق مشروع منطقة التجارة الحرة القارية في يناير عام ٢٠١٢م، خلال الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، بهدف تأسيس سوق إفريقية مشتركة في سنة ٢٠١٧م.

وانطلقت بذلك أولى عمليات التفاوض في يونيو عام ٢٠١٥م، بالعاصمة جوهانسبرج لدولة جنوب إفريقيا، خلال الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، حيث تم تحديد الأهداف والمبادئ وخارطة الطريق، لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وفي فبراير عام ٢٠١٦م، انعقد المنتدى القاري الأول لمفاوضات منطقة التجارة الحرة في أديس أبابا بإثيوبيا. وفي مايو ٢٠١٦م، انعقد المنتدى القاري الثاني لمفاوضات منطقة التجارة الحرة في أديس أبابا. ويهدف إلى تحديد معالم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، كل ذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد

الإفريقي. وفي أكتوبر عام ٢٠١٦م، انعقد المنتدى القاري الثالث لمفاوضات منطقة التجارة الحرة في أديس أبابا. وفي ٢١ مارس عام ٢٠١٨م، تم وضع حجر الأساس بالتوقيع بالعاصمة كيغالي، رواندا، من قبل ٤٩ دولة إفريقية على «اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية «. ومع عدد قليل من البلدان الأخرى التي لديها تحفظات، فلم تنضم إلى المشروع دول، مثل: نيجيريا، وبوروندي، وإريتريا، وناميبيا، وسيراليون.

تم إطلاق المرحلة التشغيلية لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية خلال الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد، بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في نيامي – النيجر، وفي ٧ يوليو عام ٢٠١٩م، كان بدء التجارة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ١ يناير عام ٢٠٢١م، ووقعت جل الدول الإفريقية على الاتفاقية، باستثناء دولة الصومال.

في ١٧ أغسطس عام ٢٠٢٠م، افتتاح أمانة منطقة التجارة الحرة في العاصمة أكرا بغانا، حيث تم وتعيين الدبلوماسي جنوب الإفريقي، والرئيس الأسبق لبعثة منظمة التجارة العالمية في جنوب إفريقيا، السيد «وام كيلي ميني» سكرتيرا عاما لأمانة منطقة التجارة الحرة، بتكليف رسمي قدمه له « نانا أدو دانكوا أكوفو أدو» رئيس جمهورية غانا، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي الأسبق السيد موسى فقي محمد.

حينها أكد « وام كيلي ميني» خلال خطاب تعيينه، على أن إفريقيا لا تزال عالقة في نموذج اقتصادي استعماري، الأمر الذي يتطلب من قيادات القارة تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بقوة، باعتبارها أحد الأدوات لتحقيق تحول هيكلي أساسي في اقتصاد إفريقيا، كما دعا جميع القوى الإفريقية للنهوض، لتفكيك هذا النموذج الاقتصادي الاستعماري.

ثانيا - مزايا الاتفاقية

١- دعم التجارة البينية

من خلال إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات لزيادة التجارة بين الدول الإفريقية، تم تكليف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بتنفيذ بروتوكولات، لإزالة الحواجز التجارية، والتعاون مع الدول الأعضاء في سياسات الاستثمار والمنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، وتسوية النزاعات، وغيرها من إستراتيجيات تحرير التجارة.

٢- التعزيز الاقتصادي المتوقع والتنوع التجاري[٣]

تقدر UNECA أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستعزز التجارة بين البلدان الإفريقية بنسبة ٥٢,٣ ٪ ، بمجرد إزالة رسوم الاستيراد والحواجز غير الجمركية؛ حيث ستغطي منطقة التجارة الحرة

القارية الإفريقية إجمالي الناتج المحلي ٢,٥ تريليون دولار للسوق، حيث ستعمل المبادرة التجارية أيضا على تنويع التجارة بين البلدان الإفريقية، لأنها ستشجع المزيد من السلع الصناعية، بدلاً من السلع الاستخراجية والموارد الطبيعية. تاريخيًا؛ لقد كان أكثر من ٧٥٪ من الصادرات الإفريقية خارج القارة، يتألف من سلع استخراجية، في حين أن ٤٠٪ فقط من التجارة البينية الإفريقية، كانت على شكل سلع استخراجية.

٣- الهيكل التعاوني والتنفيذ[٤]

يتم التوصل إلى جميع قرارات مؤسسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بأغلبية بسيطة؛ فهناك العديد من المؤسسات الرئيسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وفي ذات السياق، تعمل مفوضية الاتحاد الإفريقي من خلال سكريتارية اتفاقية التجارة الحرة على الإشراف والتوجيه والتفسير للاتفاقية وبنودها، وإستراتيجية عملها.

٤- إلغاء التعرفة والرسوم

ستقوم الدول الأطراف بإلغاء رسوم الاستيراد تدريجيا، وبتطبيق تعريفات تفضيلية على الواردات من الدول الأطراف الأخرى، إذا كانت الدول الأطراف جزءا من ترتيبات التجارة الإقليمية، التي بدورها تعريفات تفضيلية مطبقة بالفعل، فيجب على الدول الأطراف الحفاظ عليها وتحسينها. كما أنها ستعمل على تسوية المنازعات التجارية؛ إذ يمكن أن تؤدي أنظمة التجارة متعددة الأطراف إلى نزاعات، عندما تنفذ دولة طرف سياسة تجارية، قد تعتبرها دولة طرف أخرى انتهاكا للاتفاقية، من أجل ذلك يوجد لدى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية آلية تسوية المنازعات، في مكان مناسب لمثل هذه المناسبات، التي تقدم مشاورات عبر الوساطة بين الأطراف المتنازعة.

٥- دعم النساء الإفريقيات وتمكينهن[٥]

حسب مفوضية الاتحاد الإفريقي، تقدر نسبة النساء العاملات في التجارة، بحوالي ٧٠٪ من التجار غير الرسميين عبر الحدود، مما يمكن أن تجعل التجارة غير المنظمة النساء عرضة للعنف، على أساس النوع الاجتماعي. ومع انخفاض الرسوم الجمركية، سيكون من الأسهل بالنسبة للنساء التجارة عبر القنوات الرسمية؛ حيث لن تضطر النساء التاجرات والمستثمرات، إلى وضع أنفسهن في مواقف خطرة.

علاوة على ذلك، تعمل الأمانة العامة لاتفاقية التجارة الحرة لتعزيز مكانة النساء المستثمرات والتاجرات من خلال الدورات التكوينية، ودعم المنح للنساء العاملات في مجال التكنولوجيا والهندسة وتكنولوجيا النانو،

كذلك تعزيز "الكوتا" للنساء في المناصب العليا، ومحاربة ظاهرة تأنيث الفقر في إفريقيا، حيث تعد النساء الشريحة الأكثر فقرا، والأكثر تعرضا للهشاشة الاقتصادية.

٦- تنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة

سيؤدي إلغاء رسوم الاستيراد إلى فتح الأنشطة التجارية أمام الشركات الصغيرة في الأسواق الإقليمية؛ حيث تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة ٨٠٪ من الأعمال التجارية في القارة. وتسهل التجارة المتزايدة أيضا، تداول منتجات الأعمال الصغيرة، كمدخلات للشركات الأكبر في المنطقة.

٧ - تشجيع التصنيع الإفريقي

تعزز منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التصنيعية التنافسية، مع التنفيذ الناجح لهذه المبادرة التجارية الجديدة، وهناك احتمال أن يتضاعف حجم قطاع التصنيع في إفريقيا من ٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٥ إلى ١ تريليون دولار في عام ٢٠٢٥م، مما يخلق ١٤ مليون وظيفة مستقرة، ويحارب البطالة بين صفوف الشباب.

٨- المساهمة في النمو المستدام

تتضمن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ م الأهداف التي تساهم فيها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛ فعلى سبيل المثال، فإن الهدف (٨) من جدول الأعمال، هو العمل اللائق والنمو الاقتصادي والهدف (٩)، هو تعزيز الصناعة. وتساهم مبادرة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أيضا في الهدف (١٧) من الأجندة؛ لأنها تقلل من اعتماد القارة على الموارد الخارجية، وتشجع التمويل المستقل والتنمية.

ثالثا - العوائق التي تواجهها الاتفاقية[٦]

١- العوائق القانونية

بمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، فستواجه أيضا اتفاقيات ثنائية، أو أخرى متعددة الأطراف، لا سيما على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) في إفريقيا؛ فهل سيكون هناك تداخلات، وازدواجية، وتناقضات، وتباينات، بين النص القاري، والنصوص الإقليمية الفرعية؟ بداهة؛ فإن المادة (١٩) المتعلقة بالتعارض، وعدم التوافق مع الاتفاقات الإقليمية الأخرى، هي التي تجيب على هذه الأسئلة؛ حيث تنص هذه المادة على ما يلي:

«١. في حالة وجود أي تعارض أو تضارب بين هذه الاتفاقية، وأي اتفاق إقليمي آخر، تسود هذه الاتفاقية في حدود التناقض المحدد، باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه المادة.

٢. على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة؛ إذ تحافظ الدول الأطراف التي هي أعضاء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، واتفاقيات التجارة الإقليمية الأخرى، والاتحادات الجمركية الأخرى، والتي وصلت بدورها إلى مستويات تكامل فيما بينها على مستوى إقليمي، أعلى من تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، في المستويات بينهما».

يبدو أن هذا الحل سهل، ولكن من الناحية الفنية والعملية، يظل دقيقًا للغاية، ويصعب تنفيذه. وبدلاً من ذلك، فإنه يتطلب علاج كل حالة على حدة، ويزداد الأمر صعوبة لأن النص لا يقبل التحفظات، ولكنه في نفس الوقت، يسمح بسحب دولة طرف بعد فترة خمس سنوات من تاريخ دخولها حيز النفاذ، بالنسبة لها. ومن ناحية أخرى، يبدو الهدف المختار لتحقيق التصديقات المتبقية من الدول الإفريقية التي وقعت على النص، ولم تصدق عليه بعد، طموحًا وواقعيًا للغاية، ولكن يصعب تحقيقه سريعًا؛ نظرا لأن اقتصادات الدول الإفريقية، هي ليست على نفس المستوى معا، ولا تحظى بنفس الانسجام بين القوانين الوطنية للدول الأعضاء، والتقارب الثقافي، واللغوي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ومع ذلك، فإن الحقائق على الأرض مختلفة تماما، وحتى التكامل الإقليمي على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ليس هو نفسه.

٢- عائق البنية التحتية ووسائل النقل[٧]

تواجه إفريقيا بصفة عامة ضعفا في البنى التحتية، وخاصة فيما يتعلق بالنقل البري؛ إذ لا تتوفر طرق جيدة وآمنة بالقدر الكافي لتسهيل نقل البضائع، وإذ تشكوا جل الطرق البرية من غياب الأمن، وضعف البنى التحتية، وتواتر حوادث الطرقات كاصطدام الشاحنات، أو تعرضها للسرقات، أو نقص الوقود، وذلك على غرار خط «نواذيبو « البري، الذي يربط بين المغرب والسينغال عند طريق موريتانيا، وتعبره الشاحنات الجزائرية والمغربية والسنغالية. كذلك ارتفاع الرشوة في المعابر الحدودية، وغياب الأمن، وارتفاع نسب الجريمة فيها والتهريب، كواقع الحال بين مالي، وموريتانيا، وتونس، والجزائر، و السنغال، وموريتانيا. بالإضافة إلى قلة المطارات، وغياب الخطوط الجوية التي تربط بين الدول الإفريقية. وقد تجلى هذا الضعف البنوي في الكأس الإفريقية للأمم المنقضية بياوندي الكاميرون؛ حيث اضطر فريق دولة سيراليون ومشجعوها إلى السفر عن طريق البر؛ لأن الرحلات الجوية المباشرة من فريتاون إلى ياوندي تكاد تكون معدومة، وفي حالة ما توفر طيران جوي، فإنه سيكون باهظ التكلفة، بما يزيد عن ١٠٠٠ دولار أمريكي، ويرى العديد في إفريقيا أن السفر نحو أوروبا أو آسيا، أقل تكلفة من السفر داخل القارة السمراء.

كما أنه توجد صعوبات عديدة في نقل البضائع بين البلدان الإفريقية، وإن كان الأمر بين دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فعلى سبيل المثال؛ حين يتم استيراد المواد الخام مثل الجلود من هامبورغ في ألمانيا، إلى لاغوس في نيجيريا، يدفع التاجر ٨٥٠ يورو، ما يعادل (٩٨٦) دولارًا، لحاوية بحجم ٤٠ قدما، لكن الحاوية نفسها التي تنقل منتجات نيجيريا من لاغوس إلى ميناء تيما في غانا، تكلف ١٣٥٠ يورو، ما يعادل (١٥٦٦) دولارا.

٣- عائق حرية تنقل الأفراد

لتسهيل المعاملات والاتصالات بين المشترين والبائعين عبر الحدود، يجب تخفيض تكاليف الحصول على التأشيرات، وإزالة العقبات التي تحول دون الحصول على تصاريح الإقامة والعمل والاستثمار داخل الدول الإفريقية. وقد دعت مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى التسريع في المصادقة على بروتوكول حرية تنقل الأفراد، الذي أعلنت عنه عام ٢٠١٨ م، وناشدت جميع الدول الإفريقية التوقيع والمصادقة عليه، ولكن لم يصادق على بنود البروتوكول سوى ٤ دول، ولم يوقع عليه سوى ٣٣ دولة، علما أنه يتطلب دخول البروتوكول حيز التنفيذ، تصديق ما لا يقل عن ١٥ دولة، لاستكمال وتقديم وثائق التصديق الخاصة بها.

الخاتمة

من وجهة نظر اقتصادية، فإن منطقة التجارة الحرة القارية في إفريقيا، قد تكون حجر الأساس، الذي سيؤدي إلى إنجاز العملية الأساسية للتكامل الاقتصادي والمالي الإفريقي، كما أنها ستكون قادرة على المساهمة في تحقيق التقارب الاقتصادي في القارة، من خلال الحد من التفاوتات التنموية بين البلدان الإفريقية، والسماح للدول الأعضاء بالعمل التنموي بالتنمية معا.

علاوة على أنها ستسهم في تعزيز البعد الاجتماعي القوي في عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية هذه، في سياق مكافحة الفقر، وخلق القدرة التنافسية والديناميكية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الداخلية الإفريقية، وإنجاز مشاريع عملاقة على غرار المشاريع الأوروبية.

ولكن، تستوجب فعالية هذا المشروع ونجاحه، رغبة حقيقية وفعلية في العيش المشترك، وإرادة سياسية راسخة لاحترام وتطبيق المعايير التي أقرها الاتحاد الإفريقي، و إذا ما تم ذلك، فستكون إفريقيا قادرة على استلهام نجاح نموذج التكامل الاقتصادي الأوروبي، من أجل تحقيق التكامل الخاص بها، و تجاوز المشاكل والعقبات الحقيقية، المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الحقيقي للقارة.

الهوامش والإحالات

(١) عبدالرحمن ابن الشيخ، محمد مدياني، «واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا،» مجلة: الاقتصاد وإدارة الأعمال ٢ (الجزائر: جامعة أحمد دراية كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، ٢٠١٨م)، ٤٣-٥٧.

(2) Groupe De La Banque Africaine De Développement, *Politique Et Stratégie D'intégration Régionale (Psir) 2014-2023: Politique D'intégration Régionale*, (Abidjan: Banque Africaine De Développement, 2015), 11-15, https://www.cnese.dz/web/content?model=cnese_backend.post_doc&field=document&id=277.

(3) 3 AFCFTA Secretariat and UNDP, *The Futures Report: Making the AfCFTA Work for Women and Youth: Realizing the Promise of the AfCFTA for Women and Youth*, (Addis Ababa: AU, 2020), 62, https://au.int/sites/default/files/documents/39689-doc-ss_afcftafuturereport.pdf.

(4) 4 The African Union (AU), *Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area*, (Addis Ababa: AU, 2018), https://au.int/en/treaties/agreement-establishing-african-continental-free-trade-area.

(5) UN Women East and Southern Africa Regional Office (ESARO) And African Union and The Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) Secretariat, *Opportunities for Women Entrepreneurs in The Context of The African Continental Free Trade Area: the AfCFTA: a Window of Opportunity*, (Nairobi: UN Women, 2019), 10, https://africa.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Africa/Attachments/Publications/2019/Opportunities%20for%20Women%20Entrepreneurs%20in%20the%20Context%20of%20the%20African%20Continental%20Free%20Trade%20Area%20AfCF.pdf.

(6) Mesut Saygili, Ralf peters, and Christian Knebel, *African Continental Free Trade Area: Challenges and Opportunities of Tariff Reductions: Regional Integration and Adjustment Costs*, (Geneva: UNCTAD, 2018), 6-7-8, https://unctad.org/system/files/official-document/ser-rp-2017d15_en.pdf.

(7) ECA, *Le Secteur des Transports en Afrique Bénéficiera Fortement de la Zone de Libre-Echange Continentale Africaine* (ZLECAf), (Addis Ababa: UNECA and ECA, 2022), https://www.uneca.org/fr/stories/le-secteur-des-transports-en-afrique-bénéficiera-fortement-de-la-zone-de-libre-échange.

إستراتيجية مؤتمر طوكيو الدولي للتنافس مع الصين في إفريقيا

إيمان الفخراني، باحثة مهتمة بالشؤون الإفريقية، الإسكندرية.

الكلمات الدالة:

مؤتمر طوكيو، اليابان، إفريقيا، الصين، التنافس الصيني - الياباني.

تعد اليابان من أولى الدول صاحبة فكرة إنشاء منصة، تجمع بين الدول الإفريقية والدول الخارجية، من خلال إطلاقها لمؤتمر طوكيو الدولي، المعني بالتنمية الإفريقية The Tokyo International Conference on African Development (تيكاد) ١٩٩٣م، وهو مؤتمر يهدف إلى الاهتمام بالتنمية الإفريقية، ويجمع بين المانحين الدوليين، والدول الإفريقية المتلقية للمعونة. وشهد هذا المؤتمر تغيرا في إستراتيجيته المقام عليها، منذ حصول اليابان على المقعد غير الدائم في مجلس الأمن عام ٢٠١٦م، وذلك من خلال التركيز بشكل كبير ومتعمق على الجانب الاقتصادي في العلاقات اليابانية الإفريقية أكثر؛ لأن اليابان شعرت أن الوجود الصيني في إفريقيا يعمل على تهديد مصالحها، لذلك جاء التيكاد السادس والسابع، مركزين بشكل كبير على أهمية الاستثمارات، والمنافسة مع العملاق الصيني. وتأتي هذه الورقة في محاولة للإجابة على تساؤل رئيس: ما التغير الذي حدث في إستراتيجية مؤتمر طوكيو الدولي منذ عام ٢٠١٦م؟ وكيف ينافس هذا المؤتمر الوجود الصيني في إفريقيا؟ متطرقة إلى تناول التغير في إستراتيجية مؤتمر طوكيو الدولي، ثم جودة البنية التحتية والاستدانة، كمجالين من مجالات التنافس مع الصين، ثم ممر النمو الآسيوي الإفريقي منافسا لمبادرة الحزام والطريق، ثم التنافس على الموانئ في شرقي إفريقيا «كينيا».

أولا: إستراتيجية مؤتمر طوكيو الدولي

اعتبرت اليابان نفسها مانحا دوليا لإفريقيا من خلال مؤتمر طوكيو الدولي؛ ولكنها أعادت صياغة دورها في علاقتها مع الدول الإفريقية، واعتبرت نفسها شريكا اقتصاديا لإفريقيا، وهذا التغير نستطيع أن نرصده من خلال إضافة برامج اقتصادية في تيكاد، بل وربط هذه البرامج الاقتصادية بهدف تيكاد الأساس،

وهو التنمية، والتخلي بعض الشيء عن ترؤس الدور التنموي للقارة، وجعل الأفارقة مسؤولين عن تنمية قارتهم.[١] ويرجع هذا التغير في الدور الذي أصبحت تمارسه اليابان تحديدا منذ انعقاد دورة تيكاد السادسة عام ٢٠١٦م، إلى شعور اليابان بأن نفوذها بدأ يتراجع في ظل توسع الصين في إفريقيا، منذ إطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي Forum on China- African Cooperation (فوكاك)، وهذا التراجع ظهرت إحدى صوره في انخفاض نسبة المعاملات التجارية اليابانية مع إفريقيا لصالح الصين عام ٢٠١٥م،[٢] ومن المتوقع أن يصل حجم الأرباح الصينية في إفريقيا عام ٢٠٢٥م، طبقًا لشركة ماكينزي إلى ٤٤٠ مليار دولار،[٣] لذلك جاء تيكاد السادس، والذي يعد الدورة المفصلية في سياق المنافسة اليابانية مع الصين في إفريقيا، ليؤكد على التغير الذي تشهده الإستراتيجية اليابانية، للتأكيد على حضورها في إفريقيا، ومن ثم منافستها للصين.

وحتى تكون اليابان قادرة على التنافس مع الصين، ومن ثم الحفاظ على وجودها في إفريقيا، الذي يضمن لها حماية مصالحها، فقد عملت على تعميق علاقتها الاقتصادية مع دول القارة من خلال تيكاد؛ حيث التأكيد على الطابع الاستثماري الياباني في إفريقيا برقم ضخم لم يعهده تيكاد من قبل، وهو ٣٠ مليار دولار، وخصصت منه عشرة مليارات للبنى التحتية، وهي القطاع الأساس لثلث الاستثمار الصيني![٤]، ودعوة القطاع الخاص في اليابان للاستثمار في إفريقيا جنبًا بجنب مع الحكومة اليابانية؛ لذلك كان اصطحاب شينزو آبي لمؤتمر تيكاد السادس عدد كبير من رجال الأعمال، تأكيدًا على أهمية الدور الاقتصادي الذي سيلعبه تيكاد مستقبلًا، [٥] وإطلاقا لمنتدى التعاون الاقتصادي الياباني الإفريقي، على غرار منتدى التعاون الصيني الإفريقي.[٦] ولم تتوقف إستراتيجية اليابان في إفريقيا عند تيكاد السادس، بل أخذت تتطور وتصبح أكثر تعمقا في جانبها الاقتصادي مع تيكاد السابع عام ٢٠١٩م؛ فأعلنت اليابان فيه عن إنشاء مجلس مشترك دائم، يضم مسؤولين حكوميين، ومنظمات اقتصادية يابانية تعمل في إفريقيا،[٧] والتأكيد فيه على نوع الاستثمار الجديد لليابان في إفريقيا، وهو الاستثمار في الاقتصاد الأزرق، وعلى أهمية الدور الذي تلعبه القارة لمبادرة اليابان: محيط هندي هادئ حر ومفتوح.[٨]

ويعد من أحد معالم التغيير التي شهدتها الإستراتيجية اليابانية، بالإضافة لتعميقها للجانب الاقتصادي، بإعلانها عن حالة التنافس التي أصبح عليها تيكاد في علاقته مع الصين؛ حيث لم يكن هناك تطرق من الصين واليابان لانتقاد أنشطة بعضهما البعض في إفريقيا.[٩] ولكن هذه الطريقة في تعاملهما مع بعضهما قد تغيرت، وتحديدًا منذ التيكاد السادس؛ وكانت اليابان أكثر إفصاحًا عن هذا التنافس؛ حيث جاءت الكلمة الافتتاحية لآبي: «إن اليابان تتنافس مع أطراف دولية أخرى في إفريقيا»، وكان أكثر تحديدًا في الإشارة للتنافس مع الصين،[١٠] وهو ما أثار حفيظة المسؤولين الصينيين في إفريقيا، ونعت آبي بأنه أكبر

مثير للمتاعب.[١١] وجاء التيكاد السابع – أيضًا – ليؤكد على استمرار نهج سابقه في التعامل مع المنافس الصيني، من حيث انتقاد أسلوب إغراق الدول الإفريقية في الديون، ومحاولة آبي إبراز مميزات الاستثمارات اليابانية من حيث نوعيتها الجيدة، ومراعاتها لتطوير الكوادر المحلية عن نوعية الاستثمار الصيني.[١٢]

وفي سياق مجريات العلاقات الدولية، التي تشهد منافسة عالمية بين الصين والولايات المتحدة، يتوقع لتيكاد الثامن الذي سيعقد في أغسطس عام ٢٠٢٢م، والذي عقدت دورته التحضيرية في مارس عام ٢٠٢٢م، أن يحافظ فوميو كيشيدا رئيس وزراء اليابان الحالي على استمرار نفس النهج الذي اتبعه سابقه شينزو آبي لتيكاد، من حيث استمرار التنافس مع الصين في إفريقيا؛ لأنه كان أكثر تأكيدًا منذ توليه المنصب، على عزيمته القوية في التعامل مع التحديات التي تشهدها اليابان، والتي لا شك أن الصين على رأسها،[١٣] كما أن هناك توافقا بين توجهات بايدن واليابان في التصدي للصين، والتي تمثلت في انضمام اليابان لتحالف كواد، وحصول إستراتيجية: محيط هندي هادئ حر ومفتوح، على استحسان الولايات المتحدة وانضمامها إليها.

ثانيا: جودة البنية التحتية والاستدانة كمجالين للتنافس مع الصين

أدركت اليابان أنها لا تستطيع أن تجاري الصين من حيث الكم الهائل من الاستثمارات الإفريقية، التي لم تكن كافية لزعزعة الوجود الصيني،[١٤] لذلك ركزت على الكيفية التي تقدم بها هذه الاستثمارات من خلال اعتماد معايير عالية لجودة البنى التحتية، والعمل على تقليل الاستدانة الإفريقية، وانتقاد الأسلوب الكمي الصيني مع الدول الإفريقية.

ومن خلال تعاون اليابان مع منظمة التعاون والتنمية، والبنك الدولي، ومجموعة السبع، ومجموعة العشرين، فقد نجحت في وضع معايير صارمة لجودة الاستثمار في البنية التحتية،[١٥] وهي الاستدامة، والشفافية، والقدرة على تحمل الديون، كما أنها أطلقت برنامج الشراكات اليابانية من أجل جودة البنية التحتية في عام ٢٠١٥،[١٦] وهذا البرنامج علق عليه سفير الصين لدى الاتحاد الإفريقي بقوله: «إن دولة مثل اليابان، لا يمكنها تزويد القادة الأفارقة بمنازل جميلة أو مبان»، وكان رد آبي أنها تفضل الاهتمام برأس المال البشري، في إشارة لحادث الصين مع العمال المحليين،[١٧] لذلك عملت طوكيو من خلال تيكاد على التأكيد على قوة المشاريع الإفريقية واستدامتها، والاهتمام بالعمالة المحلية.[١٨] وتضرب اليابان المثل بصدد الجودة العالية لمشروعات البنية التحتية التي تديرها بميناء مومباسا، والشبكة الرقمية في تنزانيا،[١٩] في مقابل الجودة الصينية الأقل لعدد من المشروعات، مثل شبكة النقل السريع الخفيفة في أديس أبابا، وشبكة طرق ثيكا في كينيا، التي تفتقر للتصريف، وتفضيلها للأرباح على الجودة.[٢٠]

أما الصين، والتي بلغ استثمارها في مشروعات البنية التحتية ٢٠٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٠م فقط،[٢١]

ترى أن نهجها متوافق أكثر مع إمكانات القارة؛ فمشروعاتها تتسم بجودة نسبية، وتكاليف منخفضة،[٢٢] كما أن عروضها المقدمة متناسبة بشكل كبير مع احتياجات السوق الإفريقي، عكس عروض اليابان ذات الإمكانات العالية، ولكنها لا تقوم بتوظيف العمالة المحلية، وإنما تستورد عمالها الصينيين، لكي يعملوا بالمواد الخام التي تستوردها من الصين – أيضا – في المشروعات الإفريقية.[٢٣]

وبجانب تبنيها لمعايير جودة عالية، فقد دعت إلى تقليل الديون الخارجية، وربطتها كعامل من عوامل تحقيق التنمية في إفريقيا، وهو الأساس المقام عليه تيكاد. وكان اختيار اليابان لمشكلة الاقتراض، ومحاولة علاجها، يرجع إلى سببين؛ أولهما: أن أغلب الدول الإفريقية الموقعة على مشروع الحزام والطريق، لديها حجم اقتراض ضخم من الصين، يبلغ ١٣٢ مليار دولار، وهذا يمثل فرصة لليابان لانتقاد النموذج الصيني الاقتصادي، في أنه لا يراعي شروط التنمية الإفريقية، وثانيهما: تأثير الاستدانة على العلاقات الاقتصادية اليابانية الإفريقية، كما أنها استغلت شرطَي الاستثمارات والمساعدات الصينية في اتباع سياسة صين واحدة،[٢٤] وتقديم أصول إستراتيجية لضمان استيفاء القروض في ميعادها، وقيام عدد من الدول الإفريقية بمراجعة عقودها مع الصين، أو تعليقها، أو إلغائها، مثل كينيا وغانا،[٢٥] كون الصين هي من أكبر المقرضين لإفريقيا،[٢٦] وأخذت تروج من خلال تيكاد إلى أنها لن تثقل كاهل الأفارقة بالديون كما تفعل الصين، وسيكون نهجها متوافقا مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الإفريقي،[٢٧] ودعت الجهات المانحة للمساعدة للنظر في قدرات الأفارقة على سداد الديون،[٢٨] وفي التيكاد السابع عام ٢٠١٩م، اقترح آبي تدريب مسؤولين من ثلاثين دولة إفريقية على إدارة مخاطر الديون، وتكون أكثر حذرًا مع عروض القروض التجارية الصينية وقضايا المديونية المفرطة،[٢٩] كما أنه دعا المستثمرين الأجانب إلى عدم إغراق الدول الإفريقية في الديون، وحمل هذا إشارة مبطنة للمستثمر الصيني.[٣٠]

ثالثا: ممر النمو الآسيوي الإفريقي منافسا لمبادرة الحزام والطريق

استغل آبي بدء تخلي عدد من الدول الإفريقية عن مشاريع المبادرة الصينية، أو تعليقها خوفًا من عدم القدرة على سداد الديون، وأعلن في التيكاد السادس عن ممر النمو الآسيوي الإفريقي، والذي يحاول طرحه كبديل عن المبادرة الصينية بمساعدة الشريك الهندي، وتقديمه كمشروع مميز عن مبادرة الحزام والطريق من حيث الهدف المقام عليه الممر وشموليته؛ **فمن حيث الهدف**؛ فإن الخط البحري للمبادرة الصينية يهتم بالقارة الإفريقية كمنطقة عبور فقط؛ فتركيزه الأساس على الدول الآسيوية والأوروبية، أما الممر فيقوم على بناء هياكل ومؤسسات صناعية في البلدان الآسيوية والإفريقية المشاركة، حتى تظهر ككتلة اقتصادية قادرة على المنافسة العالمية،[٣١] فتركيزه منصب على تأهيل القدرات الصناعية الإفريقية من أجل تحسين قدرتها

على المنافسة مستقبلًا، أما الشمولية؛ فالخط الصيني يركز على دول شرق إفريقيا كمحطات، أما ممر النمو، فيعمل على ربط الدول الساحلية والقارية الإفريقية والموانئ الهندية مع بعضها بعضا؛ ففي المرحلة الأولى للممر، يركز على دول شرق إفريقيا، وفي المرحلة الثانية يركز على دول الغرب.[٣٢]

رابعا: التنافس على الموانئ في شرق إفريقيا «كينيا»

برزت أهمية موانئ شرق إفريقيا بشكل عام في المبادرتين الصينية واليابانية؛ لذا اتجهت الصين واليابان لإعادة تأهيل هذه الموانئ، لاستيعاب عدد كبير من حاويات النقل البحرية، وكينيا بشكل خاص، فهي أكبر الدول الإفريقية التي تتلقى مساعدات من اليابان، والمقر الرئيس لجميع الوكالات اليابانية،[٣٣] وفيها ميناء مومباسا الأكبر والأعمق في شرق إفريقيا، وأولى المحطات الإفريقية لخط الصين البحري.

قامت اليابان بإعادة تأهيل ميناء مومباسا، لتزداد قدرته الاستيعابية من الحاويات البحرية النقالة؛ فمع انتهاء المرحلة الثالثة لترقيات الميناء، فإن من المتوقع أن يستوعب الميناء أكثر من مليون حاوية نقل بحرية،[٣٤] كما أنها عملت على ربط ميناء مومباسا بالممر الشمالي في شرق إفريقيا،[٣٥] والذي يعد - بالإضافة لممر ناكالا، وحلقة النمو في غرب إفريقيا - أضخم المشاريع اليابانية في إفريقيا، وهذا الميناء تحديدا، بالإضافة إلى الميناء المدعوم من اليابان في مدغشقر، لهما أهمية خاصة لمبادرة اليابان: محيط هندي هادئ حر ومفتوح، [٣٦] فقد يكون هناك نوايا يابانية في استخدام هذه السلسلة من المشاريع، وتقويض مصالح الصين في ميناء مومباسا.

أما الصين؛ فتعد مومباسا نقطة محورية إفريقية في خط الحرير البحري، ووجود اليابان فيها قد يؤثر على مصالحها الحيوية؛ فالصين رغم ترابط علاقتها مع كينيا، لا تستطيع أن تثنيها عن علاقتها مع اليابان؛ لأن لكينيا علاقات اقتصادية واستثمارية مع اليابان في مجال البنى التحتية، وأيضا للمبدأ الصيني بعدم التدخل، فتحسبًا لأية صدامات مستقبلية قد تحدث، فقد قامت الصين ببناء ميناء جديد في المياه العميقة في لامو، بالاتفاق مع الحكومة الكينية، بالقرب من ميناء مومباسا، وألحقته بميناء آخر في باغامويو في تنزانيا[٣٧]، فإذا هُددت المصالح الصينية في مومباسا من قبل اليابان، فإن لها ميناءان آخران محيطان بمومباسا، وتستطيع استخدامهما.

خاتمة

تحاول اليابان من خلال تغيير الإستراتيجية المقام عليها تيكاد، تعزيز نفوذها بشكل أكبر في إفريقيا، لمواجهة، أو موازنة النفوذ الصيني، الذي رأت في ازدياده تهديدًا لمصالحها؛ لذلك عمقت اليابان تعاملاتها

التجارية مع إفريقيا، محاولة إبراز نفسها شريكا اقتصاديا أفضل للأفارقة من الصين. ومن المتوقع أن تشهد إستراتيجية تيكاد المستقبلية مزيدًا من التغيير، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية؛ فهي لن تشهد تنافسا مع الصين فقط، وإنما ستشهد تنافسا مع روسيا أيضا؛ فهذه الأخيرة وصلت متأخرة إلى إفريقيا عام ٢٠١٩م، من خلال إعلانها عن المنتدى الاقتصادي الروسي الإفريقي، وهو الذي ستعقد دورته الثانية في عام ٢٠٢٢م، وستحاول روسيا من خلاله المحافظة على قوتها التي اكتسبتها من خلال الحرب، ومحاولة تكوين علاقات تجارية بشكل متعمق أكثر مع الدول الإفريقية، بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها عدد من الدول، ومنها اليابان، جراء حربها على أوكرانيا، مما يعمل على تصادم مصالح روسيا، المندفعة بقوة ناحية إفريقيا، مع اليابان، التي تحاول بكافة الطرق أن تحافظ على مصالحها الإفريقية من النفوذ الصيني، وفي ظل حالة التوافق في العلاقات الروسية الصينية، ومن خلال تشاركهما لحالة من التنافس والعداء لليابان، فقد يكون هناك تحالف روسي صيني لحصار اليابان في إفريقيا.

الهوامش والإحالات

(١) «تيكاد مقاربة اليابان الفريدة لتنمية إفريقيا،» هيئة تنمية الصادرات، (١١، سبتمبر، ٢٠١٩م)، https://www.expoegypt.gov.eg/blog/تيكاد-مقاربة-اليابان-الفريدة-لتنمية-إفريقيا/.

(2) Alexey Boguslavskiy, "Japan–China: Fighting for Africa?," *Russian International Affairs Council*, April 19, 2017, https://russiancouncil.ru/en/analytics-and-comments/analytics/japan-china-fighting-for-africa/.

(٣) سامي جولال، «الصين في إفريقيا.. نفوذ سياسي طويل الأجل ومكاسب ملياراية،» موقع الرؤية، (١٧، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://www.alroeya.com/60-65/2251599-الصين-في-أفريقيا-نفوذ-سياسي-طويل-الأجل-ومكاسب-ملياراية.

(٤) «العملاق الياباني يدخل القارة الإفريقية ويزاحم الصين،» فرنسا ٢٤، (٢٨، أغسطس، ٢٠١٦م)، https://www.france24.com/ar/20160828-اليابان-أفريقيا-استثمار-الصين-اقتصاد.

(٥) مروة توفيق، «اليابان ترسم ملامح تواجدها في القارة،» الأهرام، (٢٥، أغسطس، ٢٠١٦م)، https://gate.ahram.org.eg/daily/News/192003/115/547544/تحقيقات-و-تقارير-خار/اليابان-ترسم-ملامح-تواجدها-فى-القارة-السمراء.aspx.

(6) Anne-Léonore Dardenne, "Japan and The African challenge," *The London School of Economics and Political Science*, August 27, 2018, https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2018/08/27/japan-and-the-african-challenge/.

(7) Anastasiia Stachenko, "Challenging China's Dominance: Japan's Grand Strategy for Africa," *Institute for Security and Development Policy*, March 27, 2019, https://isdp.eu/challenging-chinas-dominance-japans-strategy-africa/.

(٨) «تيكاد مقاربة اليابان الفريدة لتنمية إفريقيا».

(9) Boguslavskiy, "Japan–China: Fighting for Africa?".

(١٠) وليد عبد الناصر، «أبعاد جديدة للشراكة اليابانية–الإفريقية في «التيكاد» السادس،» مجلة السياسة الدولية، (مصر: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٦م)، ٨٤.

(11) Seifudein Adem, "Japan and China in Africa: Allies, Partners or Adversaries?," *AFRASO Working Papers*, 2, 2018, 7, https://www.afraso.org/sites/default/files/downloads/afraso_WS02.pdf.

(١٢) «اليابان تنافس الصين.. بمؤتمر «تنمية إفريقيا»،» موقع سكاي نيوز العربية، (٢٧، أغسطس، ٢٠١٩م)، https://www.skynewsarabia.com/business/1278919-اليابان-تنافس-الصين-بمؤتمر-تنمية-أفريقيا.

(١٣) «من يكون رئيس وزراء اليابان الجديد فوميو كيشيدا؟،» يورونيوز العربية، (٤، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://arabic.euronews.com/2021/10/04/fumio-kishida-becomes-prime-minister-japan-elections-parliament.

(١٤) «لا مساعدة دون مقابل: ما خطة اليابان لمنافسة الصين في أفريقيا؟،» حكيم نجم الدين، (٨، سبتمبر، ٢٠١٩م)، https://najimdeen.com/ar/japan-africa-ticad-vii/.

(15) Celine Pajon, *Notes de l'Ifri: Japan's Economic Diplomacy in Africa Between Strategic Priorities and Local Realities*, (FRANCE: Ifri, 2020), 21, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/pajon_japan_economic_diplomacy_africa_2020.pdf.

(16) "More than just for profit: Sino-Japanese interests clash in Africa," *Institute for Security and Development Policy*, January 19, 2018, https://isdp.eu/sino-japanese-interests-clash-africa/.

(17) Lindsay Hughes, "China, Japan Competition in Africa heightens risk," *Brink*, October 8, 2015, https://www.brinknews.com/china-japan-competition-in-africa-heightens-risk/.

(18) Pajon, *Notes de l'Ifri: Japan's Economic Diplomacy in Africa Between Strategic Priorities and Local Realities*, 14.

(19) Amelia Duggan, "Japan China and the Contest for Influence in Contemporary Asia," *Asia Pacific Foundation of Canada*, November 6, 2018, https://www.asiapacific.ca/blog/japan-china-and-contest-influence-contemporary-asia.

(20) "More than just for profit: Sino-Japanese interests clash in Africa".

(٢١) «كتاب أبيض: الصين تدعم إفريقيا في تطوير البنية التحتية،» وكالة أنباء شينخوا، (٢٦، نوفمبر، ٢٠٢١م)، http://arabic.people.com.cn/n3/2021/1126/c31660-9924959.html.

(٢٢) ابتسام العامري، «الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة،» مجلة المستقبل العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧م)، ١٢٩.

(23) "More than just for profit: Sino-Japanese interests clash in Africa".

(24) Larry Hanauer and Lyle Morris, *China in Africa: Implications of a Deepening Relationship*, (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2014), https://www.rand.org/pubs/research_briefs/RB9760.html.

(25) "Chinese Investment in Africa Rises as Project Values and Bilateral Trade Decline," *International Institute for Sustainable Development*, October 25, 2021, https://www.iisd.org/articles/chinese-investment-africa-bilateral-trade-decline.

(٢٦) هايدي الشافعي، منتدى التعاون الإفريقي(فوكاك –٨) علاقات متنامية وشراكات ممتدة، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، (٢١، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://ecss.com.eg/17778/.

(27) Mark Cogan, "Japan: To Beat China in Africa Abe's Successor Needs to Take Risks," *The African Report*, September 2, 2020, https://www.theafricareport.com/40170/japan-to-beat-china-in-africa-abes-successor-needs-a-risk-taking-strategy/.

(28) David Whitehouse, "Japan Trails China in Race for Africa," *The African Report*, March 19, 2019, https://www.theafricareport.com/10529/japan-trails-china-in-race-for-africa/.

(29) "More than just for profit: Sino-Japanese interests clash in Africa".

(٣٠) «اليابان تدعو المستثمرين الأجانب لعدم إغراق الدول الأفريقية في الديون.. والصين ترد،» فرانس ٢٤، (٣٠، أغسطس، ٢٠١٩م)، https://www.france24.com/ar/20190830-اليابان-الصين-اقتصاد-السوق-الأفريقية-مؤتمر-التنمية-استثمارات.

(31) Neha Sinha, "Asia- Africa Growth Corridor: Can It Be a Game Changer?," *Vivekananda International Al foundation*, June 5, 2017, https://www.vifindia.org/article/2017/june/05/asia-africa-growth-corridor-can-it-be-a-game-changer.

(٣٢) «الهند تواجه «حزام الصين» بممر أفرو ـ آسيوي مدعوم يابانياً،» الشرق الأوسط، (٢٩، يوليو، ٢٠١٧م)، https://aawsat.com/home/article/985101/الهند-تواجه-«حزام-الصين»-بممر-أفرو-آسيوي-مدعوم-يابانياً.

(33) Peter Kagwanja, "The Japan China Power Rivalry is Working in Favour of Kenya," *Nation*, May 18, 2014, https://nation.africa/kenya/blogs-opinion/opinion/the-japan-china-power-rivalry-is-working-in-favour-of-kenya-984814.

(34) Aidan Buys, "China, Japan, India and The East Africa Blue Economy," *SAIIA Policy Insights*, 61, 2018, 7, https://saiia.org.za/research/china-japan-india-and-the-east-africa-blue-economy/.

(35) Cogan, "Japan: To Beat China in Africa Abe's Successor Needs to Take Risks".

(36) Harry Dempsey, "Japan Inc's Frustrations in Africa Demand a New Approach," *Tokyo Review*, September 3, 2019, https://www.tokyoreview.net/2019/09/japan-frustration-africa/.

(37) Buys, "China, Japan, India and The East Africa Blue Economy".

التنافس الأمريكي الصيني في غرب إفريقيا

مريم عبدالسلام أحمد موسى، مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة.

أضحت منطقة غرب إفريقيا ساحة جديدة للتنافس على النفوذ والهيمنة، بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وذلك في ضوء تشابك العديد من المقومات والمحددات الخاصة بأهمية المنطقة الإستراتيجية، وبعض الملفات والقضايا المحورية، مثل: الأمن، والإرهاب، والاستثمارات، التي يشكل التفاعل معها منطلقا مهمًا للحصول على موطئ قدم في المنطقة. وقد بدأت المنطقة تشهد تحركات عدة من جانب الطرفين خلال الفترة الماضية على كافة المستويات؛ السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، بهدف تحقيق المزيد من المكاسب الإستراتيجية، التي تعزز حضورهما في المنطقة الغنية بالموارد والثروات الطبيعية؛ مما يجعلها هدفا جاذبا لاهتمام العديد من القوى الدولية مستقبلا.[١]

وفي هذا السياق، يستعرض هذا المقال التنافس الأمريكي الصيني في غرب إفريقيا، وذلك من خلال الإشارة إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، ثم التطرق إلى أوجه التنافس في الجانب السياسي، والاقتصادي، والعسكري، بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

أولا: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة غرب إفريقيا

تشهد منطقة غرب إفريقيا حالة من المتغيرات المهمة على مستويات عدة؛ منها ما هو قطري أو محلي، ومنها ما هو إقليمي مؤثر في حالة الاستقرار، ومستوى المهددات الأمنية، ومنها ما هو مرتبط بالتفاعلات الدولية؛ أي أنه أحد معطيات توازنات القوة على مستوى النظام الدولي. ثمة أسباب تحولت على إثرها منطقة الساحل - التي تحظى بأهمية جيوستراتيجية في سياسات القوى الدولية - إلى ساحة تنافس؛ يتدافع نحوها العديد من اللاعبين الدوليين، بحثا عن النفوذ والهيمنة والموارد، وهو ما يبدو جليا في حالتي الولايات المتحدة الأمريكية، والصين؛[٢] حيث تتميز بيئة المتغيرات الراهنة على المستوى الداخلي بمفارقة رئيسة ومشتركة بين دول غرب إفريقيا، تتمثل في وفرة الموارد والثروات الطبيعية، خاصة أن المنطقة قد أضحت إحدى محددات أمن الطاقة بالنسبة لبعض القوى الغربية، لا سيما النفط، والغاز، واليورانيوم. ولعل هذه المفارقة تعد معطى رئيسا في إنتاج هشاشة مؤسسة الدولة، كناتج لسياسات تفتقد العدالة

الاجتماعية بين نخبة مترفة مرتبطة بمصالح شركات عابرة للجنسية، منتمية للدول الغربية خصوصا، وغالبية تعاني ثلاثية الفقر، والجهل، والمرض؛ ومن ثم فإن هذه البيئة تلعب الدور الرئيس في إنتاج أمرين؛ الأول: الدعم للتنظيمات المتطرفة بمخزون بشري متجدد، يتسع يوما بعد يوم، والآخر: حالة عدم استقرار سياسي، أعادت الشباب لظاهرة الانقلابات العسكرية، التي تمركزت في إقليم غرب إفريقيا خلال العام الأخير بانقلابين في مالي، وواحد في غينيا، وآخر في بوركينا فاسو، بينما لم يصادف الانقلاب الأخير نجاحا في غينيا بيساو.[٣]

تعد ضخامة الموارد الطبيعية سببا مضافا للتنافس الدولي، خصوصا أنها تملك، على سبيل المثال ٩٪ من الاحتياطات النفطية على المستوى العالمي، وتنتج حاليا ٣٠٠ مليون برميل، بينما تملك ٤٠٪ من احتياطات الذهب، وتنتج حاليا ٧٠٪ منه؛ فعلى سبيل المثال، نجحت غينيا الاستوائية في زيادة احتياطاتها النفطية إلى ٢٨,١ مليار برميل، وفي زيادة إنتاجها إلى ٤٢٠ ألف برميل يوميا، وتسعى الشركات الأمريكية التي تمتلك أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب فيها، إلى رفع الإنتاج إلى ٧٤٠ ألف برميل يوميا عام ٢٠٢٠م.[٤]

ثانيا: التنافس السياسي الأمريكي الصيني في المنطقة

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد اعتمدت في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا على مجموعة من المرتكزات، واتضحت ملامح هذه السياسة منذ بداية عام ١٩٩٨م؛ إذ سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقية جديدة. على أن رفع شعار اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، لن يكفي وحده لإنهاء عمليات تهميش القارة الإفريقية؛ ولذلك فإنّ السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، تعتمد على التركيز في مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة، مثل: جنوب إفريقيا في الجنوب، ونيجيريا، والسنغال في الغرب.[٥]

وفي سياق متصل، ترتكز أيضا إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة في عهد جو بايدن، على دعم أسبقيات واشنطن في غرب إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالحكم الرشيد؛ كالتقدم الاقتصادي، وفض النزاعات، ودعم وتقوية برامج الصحة العامة، ودعم الشركاء الأفارقة لرفع مستوى قدراتهم لمواجهة التحديات الانتقالية، فضلا عن محاربة شبكة تنظيم القاعدة، والجريمة العابرة للحدود، وتجارة المخدرات، وتأمين الملاحة البحرية، ومحاربة عمليات القرصنة، بالإضافة إلى مساعدة الأقطار الإفريقية، والمنظمات الإقليمية الإفريقية، في بناء منظومة قارية لعمليات حفظ السلام، والاستجابة للكوارث، وتشجيع القوات العسكرية الإفريقية للعمل تحت مظلة السلطة المدنية، واحترام القانون، والمساهمة في استقرار الدولة.[٦]

وبالنسبة للصين؛ فقد نجحت الصين في تطبيق وتوظيف إستراتيجية القوة الناعمة «soft power» من خلال توظيف صورة نظامها الاقتصادي والاجتماعي كبديل للنموذج الغربي، الذي لا يراعي خصوصيات المجتمعات الجنوبية، ويفرض شروطا سياسية تدخلية. وعملت بكين على استخدام مفهوم أوسع للقوى الناعمة في توسع نفوذها في غرب إفريقيا، معتمدة في ذلك على مزايا اقتصادها، ونموذجها التنموي، وتجربتها لتحقيق غاياتها؛ فاستطاعت جذب دول الغرب (دول إفريقيا) عبر وسائل وأساليب عديدة دبلوماسية، واقتصادية، فضلا عن مشاركتها في المنظمات متعددة الأطراف؛ في ظل رؤية الصين لمقاربة جديدة للقوى الناعمة، تشمل جميع الميادين.[٧]

كما قامت بتحسين صورتها في عصر وباء فايروس كورونا في إفريقيا، وذلك من خلال «دبلوماسية القناع»؛ التي تتمثل في العمل على الإمداد بالأمصال، والمعدات الطبية، والأطباء. وقد نجح بالفعل هذا النهج الذي تم اتباعه، وفي سياق متصل، تعد هذه الإستراتيجية جزءا من سياستها التوسعية للتوغل وبسط النفوذ في الغرب الإفريقي، التي تبنتها مع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الساحة العالمية، خاصة في عهد الرئيس السابق، دونالد ترامب.[٨]

والجدير بالذكر – هنا - أن الصين أحجمت عن التدخل في الصراعات الداخلية الإفريقية، باستثناء الحالة التشادية، التي اضطرت معها بكين إلى دعم المعارضة المسلحة ضد نظام الرئيس إدريس ديبي، بعد إعلان الأخير اعتزامه إقامة علاقات دبلوماسية مع تايوان، واعترافه بحقها في الاستقلال، وهو أمر بالغ الحساسية بالنسبة للصين، التي تتمسك بسياسة صين واحدة، فضلا عن أن الصين لم تستخدم مطلقا حق الفيتو لمصلحة أي دولة إفريقية، تأكيدا لحرصها على عدم التورط في معتركات السياسة الإفريقية.[٩]

ثالثا: التنافس الاقتصادي الأمريكي الصيني في المنطقة

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد تمت بلورة قانون النمو والفرص في إفريقيا «أغوا» في عام ٢٠٠٠م، عندما لم تسلم الدول الإفريقية من المنافسة الاقتصادية العالمية بين الولايات المتحدة والصين، لاسيما وأن إفريقيا تعد العمق الإستراتيجي للصين؛ ما استوجب تعميق التدخلات الأمريكية داخل القارة، بما يضمن استمرار تسيّدها الاقتصادي، خاصة وأنه لا يمكن إغفال تنامي الاحتياطي النفطي لإفريقيا بما نسبته ٨ ٪ من الاحتياطي العالمي الخام، وفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويتمثل هدف واشنطن من خلال هذا البرنامج، بربط الدول الإفريقية بمصالحها مباشرة، إلا أنها اشترطت تطبيق معايير الديمقراطية داخل البلدان المتعاون معها، لذا كان من نصيب ٣٨ دولة إفريقية – فحسب – الدخول

في سياسات البرنامج التنفيذية، ما دفع كثيرا من البلدان الإفريقية إلى تفعيل الاستحقاقات الانتخابية، للاستفادة من الإعفاءات الجمركية التي يكفلها القانون.[١٠]

يوفر قانون «أغوا» لدول إفريقيا المشمولة بالاتفاق إمكانية تصدير أكثر من ١٨٠٠ منتج إلى الأسواق الأمريكية، دون تحصيل أي رسوم جمركية، فيما لاتزال ٥٠٠٠ سلعة أخرى، مؤهلة للدخول ضمن الإعفاء؛ الأمر الذي يعجل بدمج الاقتصاد الإفريقي ضمن النظام التجاري العالمي، بالإضافة إلى توسع سياسات التجارة بين كل من الولايات المتحدة وإفريقيا، خاصة بعد التمديد الأخير للاتفاقية من قبل الكونجرس حتى عام ٢٠٢٥م.[١١]

كما عملت على تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية لدعم تواجدها في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال فتح أسواق لمنتجاتها في إفريقيا، واتخاذ نظام تعاون أشبه بالنموذج المُتبّع داخل منطقة الأوبك، بإنشاء منتدى للاقتصاد الإفريقي، بالإضافة إلى تقديم المساعدات، وإعطاء مزيد من الحرية لبنك الصادرات والواردات الأمريكية في قيامه بعلميات الاقتراض، ناهيك عن إنشاء مجموعة عمل داخل مجلس الشيوخ الأمريكي لدراسة الأمور المتعلقة بإفريقيا.[١٢]

وتوفر إفريقيا جنوب الصحراء حاليا خُمْس واردات الولايات المتحدة من النفط، وتتوقع أن تزيد واردات أمريكا من نفط غرب إفريقيا بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥م، مما يعني أنّ واردات أمريكا من البترول الإفريقي، سوف تفوق وارداتها النفطية من الخليج العربي، لذلك تبذل الولايات المتحدة أقصى ما في وسعها لتأمين مصادر البترول في غرب إفريقيا، [١٣]وبالتالي يعد العامل الاقتصادي عامل جذب مهم للمصالح الأمريكية في منطقة غرب إفريقيا؛ حيث تمثل موريتانيا مخزونا مهما من الحديد اللازم لصناعة الصلب في أوروبا. وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة ٨,٧ ٪ من الإنتاج العالمي، وتغطي ما نسبته ١٢٪ من احتياجات الاتحاد الأوروبي، كما تشير الدراسات إلى أن باطن الساحل (تشاد، موريتانيا، النيجر) يمثل ثروة بترولية مهمة.[١٤]

وبالنسبة للصين، تشكل المقاربة الاقتصادية عاملا حاسما بالنسبة للتوجه الصيني نحو منطقة غرب إفريقيا، في ضوء الاعتماد على تدفقات الاستثمارات الصينية الضخمة لدول المنطقة، والاستفادة من الديون الصينية في سد عجز ميزانياتها، وتمويل مشروعاتها المختلفة؛ فبكين ترغب بالأساس في موازنة النفوذ الدولي في غرب إفريقيا، والساحل، والصحراء، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والاتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل تحديّا أمام توسع النفوذ الصيني في غرب إفريقيا.[١٥]

قدمت الصين مبادرتها «طريق واحد – حزام واحد»، أو ما يعرف باسم طريق الحرير الجديد؛ حيث تعتمد في تنفيذ مبادرتها على ما تتمتع به الصين من حضارة نسجتها سنوات من التاريخ، ويعد تأسيس

البنية التحتية أحد أولويات التعاون الصيني- الإفريقي في إطار المبادرة، وتغطي مجالات من بينها السكك الحديدية، والطرق السريعة، والموانئ، وتوليد الطاقة، وغيرها[١٦].

وفي هذا السياق، وصل رصيد الاستثمار المباشر للشركات الصينية في إفريقيا إلى ٥٦ مليار دولار أمريكي، في نهاية عام ٢٠٢٠م، وأن الشركات الخاصة تمثل حوالي ٧٠٪ من حجم هذا الاستثمار. لقد شهدت التجارة الخارجية للصين في غرب إفريقيا نموا كبيرا منذ الفترة من عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠٢٠م، حيث وصلت نسبة التجارة إلى نحو ٢١٪ من حجم تجارة القارة الخارجية.[١٧]

رابعا: التنافس العسكري الأمريكي الصيني في المنطقة

اعتمدت واشنطن مجموعة من المبادرات لتجسيد اهتمامها بالمنطقة، وتحويل خطابها الأمنيّ والسياسيّ، خصوصا فيما يتعلق بـمكافحة الإرهاب؛ حيث اتخذت بُعدا أمنيّا وعسكريّا، نظرا لتوسّع الظواهر الإجرامية عبر المنطقة، وهو ما تعدّه الإدارة الأمريكية أكبر تهديدٍ لها؛ حيث اعتمدت في تجسيدها للأمن على مجموعة من المبادرات؛ منها ما هي خاصة بالساحل الإفريقي كمبادرة (بان ساحل Pan Sahel)، ومبادرة (مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI)، ومنها مبادرة تشمل القارة الإفريقية كلها، تسمّى: (القيادة الأمريكية العسكرية الخاصة بإفريقيا: الأفريكوم).[١٨]

١- مبادرة (بان ساحل Pan Sahel)

«مبادرة مكافحة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي ٢٠٠٢»: انطلقت واشنطن في تلك المبادرة من فرضيةٍ أساسية، وهي أنّ أمنها في القارة الإفريقية، مرتبط بضرورة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي؛ ولهذا قام البيت الأبيض بتخصيص مبلغ ماليّ يفوق ٨ مليارات دولار، لإعداد الجيوش وتكوينها، وهذا ما سمّي: مبادرة (بان ساحل)، وذلك في كلٍّ من: (تشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا).

وفي هذا الاطار؛ فقد رأى العقيد في الجيش الأمريكي فيكتور نيلسونVictor Nelson ، المسؤول عن برنامج (بان ساحل) في وزارة الدفاع الأمريكية، المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي، أنّ هذه المبادرة هي أداة مهمة في (الحرب ضد الإرهاب)، من خلال تكوين الجيوش، والدعم اللوجيستي في الساحل الإفريقي ، إضافة إلى الاعتماد على نظام المراقبة الأمنية من أجل مكافحة الإرهاب.[١٩]

ويأتي ذلك باعتبار أنّ منطقة الغرب الإفريقي أصبحت بالنسبة للإدارة الأمريكية بؤرة توتر جديدة، ليس فقط في إفريقيا، بل على مستوى العالم؛ حيث إن هناك تقديرات متعلقة بالتنمية البشرية، تشير وتؤكد على أن مستوى المعيشة منخفض بالمنطقة؛ حيث يعيش أفرادها تحت عتبة دولار واحد في اليوم، والمصنف في

أعلى هرم الفشل الخاص بالدول، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسارع بتكثيف نشاطها في المنطقة، باسم هذه المبادرة التنموية العسكرية.[٢٠]

٢- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء

جاءت هذه المبادرة بعد ٣ سنوات من مبادرة (بان ساحل)، وهي امتداد لها، وتهدف إلى توسيع نطاق المشاركة، لتشمل بالإضافة للدول الأربع، كلا من: (الجزائر، والسنغال)، واعتماد كل من: (المغرب، وتونس، ونيجيريا) كمراقبين.[٢١]

ويمكن تعريف هذه المبادرة، كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول (مكافحة الإرهاب) لوزارة الخارجية الأمريكية سنة ٢٠٠٦م، بأنها: (تهدف إلى هزيمة الإرهاب، وتدعيم القدرات العسكرية لجيوش دول المنطقة)، والشيء المختلف عن مبادرة (بان ساحل) هو: (تدعيم الجهود، والدور التنسيقي لأمن دول الساحل والصحراء الكبرى، وتعزيز العلاقات العسكرية بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية).[٢٢]

٣- مشروع الأفريكوم AFRICOM

تعد عقيدة (الحرب على الإرهاب) السبب الرئيس وراء إنشاء (قيادة الأفريكوم)، وقد أصبح ذلك واضحا وراء مقولة «إنّ الدول الضعيفة، تشكّل القدر نفسه من الخطورة، الذي تشكّله الجماعات الإرهابية على أمن الولايات المتحدة الأمريكية؛ لوجود ارتباط بين انعدام التنمية، وانتشار الإرهاب».[٢٣]

يرجع تأسيس الأفريكوم إلى أمرين مهمّين وهما

الاول: إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول دائرة التنافس مع أوروبا وآسيا في إفريقيا ، خصوصا مع تزايد الأهمية على الموارد الحيوية، وفي مقدمتها: النفط، واليورانيوم.[٢٤]

الثاني: تزايد الأخطار التي بدأت تهدّد السفارات والشركات الأمريكية في إفريقيا، منذ الهجوم المزدوج على سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨م، ثم تفجير السفينة الأمريكية (كول) في خليج عدن بالبحر الأحمر سنة ٢٠٠٠م، وتزايد النشاط الإرهابي في القرن الإفريقي.[٢٥]

وفي سياق متصل، فقد بدأت مناورات «فلينتلوك» برنامج الولايات المتحدة التدريبي السنوي للقوات الإفريقية خلال الفترة من (٢٠-٢٨) فبراير عام ٢٠٢٢ م، في ساحل العاج التي ينتشر فيها ٩٠٠ جندي فرنسي متمركزين في أبيدجان، إحدى مهامهم الرئيسة تأمين الشؤون اللوجستية لقوة برخان، وسط اضطرابات يسيطر خلالها مسلحون إسلاميون على مناطق واسعة، في ظل تزايد الانقلابات، وانسحاب القوات الفرنسية.[٢٦]

فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مناورات «فلينتلوك» إلى محاربة الإرهاب في الغرب الإفريقي؛ فقال الأميرال «جيمي ساندز» قائد العمليات الخاصة الأمريكية في إفريقيا، خلال افتتاح البرنامج: إن «تركيز فلينتلوك الرئيس، ينصب على تبادل المعلومات، وإذا لم نتمكن من التواصل، فلن نستطيع العمل معا».

وبالنسبة للصين؛ ووفقا لتقارير المخابرات الأميركية في عام ٢٠٢١م، التي أكدت أن الصين تتطلع إلى بناء أول قاعدة عسكرية دائمة لها في غينيا الاستوائية، الواقعة في غرب إفريقيا على ساحل المحيط الأطلسي، وإذا مضت الخطة الصينية قدما، فستكون أول قاعدة عسكرية دائمة للصين على المحيط الأطلسي، وهو الأمر الذي يقلق الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن الوجود الصيني الذي يمكن أن يظهر في المحيط الأطلسي، يعد تهديدا مباشرا للأمن القومي الأمريكي، ولذلك أرسلت واشنطن نائب مستشار الأمن القومي لإدارة بايدن إلى غينيا الاستوائية، للحيلولة دون إقامة القاعدة الصينية، وبالرغم من الوجود الصيني في العديد من دول غرب إفريقيا المشاطئة للمحيط الأطلسي، فإن اختيار غينيا الاستوائية تحديدا يعود إلى مجموعة من **العوامل لعل أبرزها**:

- أنها تتمتع بأهمية إستراتيجية كبرى، على الرغم من كونها دولة صغيرة الحجم، لا يتجاوز عدد سكانها ١,٤ مليون نسمة، حيث تمتلك البلاد موارد نفطية وفيرة.
- طبيعة النظام الحاكم في غينيا الاستوائية، تسهل على بكين مهمة التفاوض والحصول على تنازلات، مقابل تقديم خدمات مهمة، ترتبط بأمن الأسرة الحاكمة هناك.
- توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وغينيا الاستوائية بسبب ملف الفساد وحقوق الإنسان، لاسيما أسلوب الحياة المترف، ونفقات نائب الرئيس تيودورو نغويما أوبيانغ، وهو أيضا نجل الرئيس.[٢٧]

ختاما، نظرا للإمكانيات الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والتي تكمن بشدة في مختلف الموارد والصناعات، فإنها تشكل أداة تنافس مهم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المنطقة، خاصة في ظل الثروات التي تتمتع بها القارة؛ فالصين لا تعتمد في تقديم مساعداتها الاقتصادية للدول الإفريقية على مبدأ المشروطية السياسية، على عكس الدول الغربية التي تربط معوناتها الاقتصادية بمدى تحقيق الديمقراطية، أو الإيفاء بمطالب سياسية معينة، ومن ثم، ضرورة سعي «القيادة الأمريكية في غرب إفريقيا» (AFRICOM)، لتوفير فرص التعاون، والانخراط بشكل أكبر مع «جيش التحرير الشعبي الصيني» في إفريقيا؛ خاصةً في ظل وجود تهديدات مشتركة تواجه الدولتين، رغم الاختلافات الجوهرية فيما بينهما. كما أن هذه المبادرة من شأنها تقليل حدة التوتر، وتخفيف قلق العواصم الإفريقية من التنافس بين القوتين، وربما يُعد ذلك التعاون في إفريقيا بمثابة الخطوة الأولى في علاقات أوسع بين الجيشين الأمريكي والصيني، خاصةً في ظل سعي الجيش الأمريكي للعب دور أكبر في إعادة التوازن داخل منطقة آسيا والمحيط الهادي.

الهوامش والإحالات

(١) عربي بومدين، «الساحل الأفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية»، قراءات أفريقية، (١١، أبريل، ٢٠١٤م)، ٤٠، https://qiraatafrican.com/home/new/الساحل-الإفريقي-ضمن-الهندسة-الأمنية-الأمريكية#sthash.XWSVd5VM.dpbs.

(٢) بومدين، «الساحل الأفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية»، ٤١.

(3) Mado Kanti, "The French Intervention in Mali," African Perspectives, 11: 38, 2013, 21.

(4) Benjaminn Augé "Le Trans Saharan Gaz Pipeline Mirage Ou Réelle Opportunité?," *Note Del' Ifri Programme Subsaharienne Ifri*, 2010, 20, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/auge_le_trans_saharan_gas_pipeline.pdf.

(5) Augé "Le Trans Saharan Gaz Pipeline Mirage Ou Réelle Opportunité?".

(6) Augé "Le Trans Saharan Gaz Pipeline Mirage Ou Réelle Opportunité?".

(7) Lina Benabdallah, "Don't Believe the Hype about China's 'Vaccine Diplomacy' in Africa," *The Washington Post*, March 5, 2021, https://www.washingtonpost.com/politics/2021/03/05/dont-believe-hype-about-chinas-vaccine-diplomacy-africa/.

(8) Benabdallah, "Don't Believe the Hype about China's 'Vaccine Diplomacy' in Africa".

(٩) أيمن شبانة، "الذراع العسكرية الصينية تمتد إلى إفريقيا،» الخليج الإماراتية،)١٠، ديسمبر، ٢٠١٥م)، https://www.alkhaleej.ae/ملحق/الذراع-العسكرية-الصينية-تمتد-إلى-افريقيا.

(10) USTR, *African Growth and Opportunity Act (AGOA)*, (Washington DC: USTR, 2000), https://ustr.gov/issue-areas/trade-development/preference-programs/african-growth-and-opportunity-act-agoa.

(11) USTR, *African Growth and Opportunity Act (AGOA)*.

(١٢) صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١١م)، ٢.

(١٣) حمدي عبد الرحمن، «هل تحدد أفريقيا مستقبل التنافس الصيني – الأمريكي؟،» المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (١١، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https:// futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6925/الصراع-على-المحيطات-هل-تحدد-أفريقيا-مستقبل-التنافس-الصيني-الأمريكي.

(14) Augé "Le Trans Saharan Gaz Pipeline Mirage Ou Réelle Opportunité?".

(١٥) أحمد عسكر، «حدود ومستقبل التوجه الصيني نحو غرب إفريقيا،» ورقة سياسة ١٢، (أبوظبي: تريندز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢١م)، https://trendsresearch.org/ar/publication/حدود-ومستقبل-التوجه-الصيني-نحو-غرب-أفر/.

(16) Aibin LI et al, "Empirical Analysis on the Relationship Between Logistics Industry and Economic Growth in Xuzhou," *Management & Engineering Journal*, 20, 2015, 80-81.

(17) LI, "Empirical Analysis on the Relationship Between Logistics Industry and Economic Growth in Xuzhou".

(١٨) سمير قلاع الضروس، « التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي،» قراءات إفريقية، (١١، أبريل، ٢٠١٦م)، https://www.qiraatafrican.com/home/new/التصورات-الدولية-للأمن-في-منطقة-الساحل-الإفريقي-قراءة-مقارنة-بين-التصور-ي-ن-الأمريكي-والفرنسي#sthash.GjSmRlAX.dpbs.

(19) Tanguay Struye, "Pan Sahel initiative, Cpyright, Janvier 2005," Deplomate Magagine, March 25, 2013, http://www.diploweb.com/forum/usafrica.html.

(20) U.S Department of State Office of the Coordinator for Counterterrorism, *Country Reports on Terrorism 2005: Chapter 5 -- Country Reports: Africa Overview*, (Washington DC: U.S Department of State, 2006), https://2009-2017.state.gov/j/ct/rls/crt/2005/64335.htm.

(٢١) قلاع الضروس، « التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي».

(٢٢) قلاع الضروس، « التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي».

(٢٣) أحمد إبراهيم محمود، «أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية تجاه إفريقيا،» مجلة آفاق إفريقية ٢٧، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٨م) ٨.

(٢٤) خيري عبد الرزاق جاسم، «قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية،» المجلة العربية للعلوم السياسية ٢١، (لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية، ٢٠٠٩م)، ٩٩.

(٢٥) جاسم، «قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية».

(26) Marshall Brain, "How Flintlock Guns Work," *How Stuff Works*, April 1, 2000, https://science.howstuffworks.com/flintlock2.htm.

(٢٧) مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، «إفريقيا تحدّد مستقبل التنافس الصيني – الأميركي،» الإمارات اليوم، (١٣، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2021-12-13-1.1573730.